

الإدريسي الوزير المنتدب لدى السيد وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية، وجميع مدراء وأطر وزارة الاقتصاد والمالية على المعطيات الاقتصادية والاجتماعية المتنوعة والمعززة بالعديد من الأرقام والتوضيحات والإحصائيات التي ساهمت بشكل أساسي في تحسين ظروف مناقشة مشروع قانون المالية وقراءة مضامينه والوقوف على محتوياته، حيث ساد نوع من التوافق الإيجابي والتعاون المثمر أثناء مختلف مراحل دراسة هذا المشروع.

ولا تفوتني الفرصة لتقديم أخلص عبارات الشكر والتقدير للسيد رحال المكاوي رئيس اللجنة المحترم على حسن تسييره وتدييره لأشغالها، وللسادة والسيدات المستشارين الذين أسهموا في مناقشة مشروع القانون بكل جدية ومسؤولية رغم الضغط الزمني والإكراهات الناتجة عن تعدد الوثائق وكثرة التقارير المصاحبة لهذا لمشروع، والتي يتطلب الإطلاع عليها وقتا زمنيا أطول.

وإلى جانبهم أشكر كذلك جميع الطاقم الإداري للجنة على الجهود التي يبذلونها من أجل تسهيل عمل السادة المستشارين في أحسن الظروف. وتجدر الإشارة إلى أن مناقشة مشروع قانون المالية أمام مجلسنا الموقر، تكتسي طابعا متميزا بالنظر إلى تركيبة المجلس التي تضم ذوي الخبرة والمعرفة في مجالات متعددة، من ممثلي الفاعلين الاقتصاديين والفاعلين الاجتماعيين والغرف المهنية ومنتخبي الجماعات المحلية، والجماعات الترابية، الأمر الذي يشكل لا محالة قيمة مضافة حقيقية في مجال توجيه السياسات العمومية في مختلف ميادين التنمية.

ويأتي هذا المشروع قانون، بعد استكمال المسلسل الانتخابي لهذه السنة، والذي كان آخره انتخابات مجلس المستشارين في إطار تنزيل الأحكام الدستورية، وكذا تفعيل الجهوية المتقدمة التي تعطي للجماعات الترابية دورا محوريا إلى جانب الدولة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا، فضلا عن تفعيل الإصلاح الهيكلي المتعلق بالقانون التنظيمي لقانون المالية الذي يفتح آفاقا جديدة لتحديث الآليات التدييرية للمالية العمومية.

كما يُعد آخر مشروع قانون المالية في عمر الحكومة الحالية بالنظر لتزامنه مع آخر سنة من الولاية التشريعية التاسعة، والذي يطرح معها تحديات تفعيل البرنامج الحكومي واستكمال التنزيل الفعلي للأحكام الدستورية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزيرين المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن الإطار المرجعي لمشروع قانون المالية لسنة 2016 المعروض على أنظارنا، يستمد مرجعيته من التوجيهات الملكية السامية المتضمنة في خطاب جلالة الملك بمناسبة الذكرى السادسة عشر لعيد العرش المجيد، والذكرى

### محضر الجلسة الثانية عشرة

التاريخ: الثلاثاء 26 صفر 1437 (8 دجنبر 2015).

الرئاسة: المستشار السيد محمد الأنصاري، الخليفة الأول لرئيس المجلس، ثم المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ثلاث ساعات، إبتداء من الساعة العاشرة والدقيقة السادسة عشرة صباحا.

جدول الأعمال: - تقديم تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، وكذلك الشروع في المناقشة العامة من لدن الفرق.

### المستشار السيد محمد الأنصاري رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

تطبيقا للدستور، وللقانون التنظيمي للمالية والنظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص مجلس المستشارين اليوم هذه الجلسة للاستماع لمقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية لتقديم تقرير اللجنة حول مشروع قانون المالية رقم 70.15 للسنة المالية 2016، وللتدخلات العامة للفرق والمجموعات البرلمانية.

وبداية، سأعطي الكلمة للسيد مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية لتقديم تقرير اللجنة حول مشروع قانون المالية وذلك في حدود 15 دقيقة فليتنفضل مشكوراً.

### المستشار السيد عبد الصمد مربي مقرر اللجنة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين.

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بمناسبة انتهائها من دراسة مشروع قانون المالية رقم 70.15 للسنة المالية 2016، والموافقة عليه معدلا. وللتذكير، فإن اللجنة شرعت في دراسة مشروع قانون المالية المذكور ابتداء من يوم الثلاثاء 17 نونبر 2015، وعقدت بشأنه 11 اجتماعا مطولا وفق التواريخ التالية: 23 و 24 و 25 و 26 و 27 نونبر و يوم 3 دجنبر 2015، حيث استغرقت ما يناهز 44 ساعة عمل.

واسمحوا لي في البداية، أن أتوجه بالشكر والتقدير للسيد وزيرين السيد محمد بوسعيد وزير الاقتصاد والمالية والسيد إدريس الأزمي

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على عمليات استيراد الطائرات التي تفوق سعتها 100 مقعد؛

- تمكين قطاع الصناعة الغذائية من استرداد الضريبة على القيمة المضافة على العناصر التي تدخل في الإنتاج ذات الأصل الفلاحي؛

- تعميم إرجاع الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على السلع التجهيزية بهدف حذف حالات الدين الضريبي غير القابل للإرجاع؛

- منح الاستفادة من خصم 40% للدخول العقارية الناتجة عن العقارات في الأراضي الفلاحية؛

- مراجعة ميثاق الاستثمار ومواصلة تبسيط المساطر؛

- تبسيط الطعون أمام لجن المنازعات الضريبية ومراجعة نظام

الجزاءات؛  
- تسريع اتخاذ الإجراءات القانونية والتنظيمية والمسطرة لتقليص أجل الأداء المتعلقة بالصفقات العمومية وأداء المتأخرات المتراكمة على الإدارات والمؤسسات العمومية.

كما تضمن مشروع القانون تدابير لتقليص الفوارق المحلية والاجتماعية من خلال إطلاق البرنامج الملكي 2016-2022 بهدف سد الخصاص المسجل في البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية في المجال القروي.

ودعم التماسك الاجتماعي من خلال مجموعة من الإجراءات لفائدة الأسر والشباب وتدابير جبائية ذات طابع اجتماعي كمنح الإعفاء برسم الضريبة على الشركات، الضريبة على القيمة المضافة وواجبات التسجيل لمؤسسة للاسلمى للوقاية وعلاج السرطان، والرفع من التخفيض على الرسوم الجمركية للمغاربة القاطنين بالخارج الذين تعادل أعمارهم أو تفوق 60 سنة عند استيراد سياراتهم من 85% إلى 90%، إضافة إلى مراجعة المساهمات الاجتماعية للتضامن المطبقة على المساكن الشخصية من خلال تعويض السعر الثابت المحدد في 60 درهم، بجدول نسبي للأسعار.

وفضلا عن ذلك، اعتمد مشروع القانون تدابير لتفعيل مقتضيات الدستور والقانون التنظيمي المتعلقة بالجهات، حيث رصد ما مجموعه 4.2 ملايير درهم للجهات لتمكينها من ممارسة اختصاصاتها على الوجه المطلوب، وجعل النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية قاطرة للتنمية الجهوية المندمجة، واعتمد تدابير لتفعيل مقتضيات القانون التنظيمي للقانون المالية، كان أبرزها مراجعة هيكل جدول توازن موارد وتكاليف الدولة.

وبالإضافة إلى ذلك، تضمن مشروع قانون المالية تدابير لتحقيق العدالة الجبائية وتقليص الاستثناءات وتحسين الخدمات المقدمة للملزمين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

شكلت المناقشة العامة لمضامين مشروع القانون المالي، وكذا المرجعيات والفرضيات التي بني على أساسها، موضوع نقاشات مستفيضة

الثانية والستون لثورة الملك والشعب، وكذا الخطاب الملكي الذي ألقاه جلالتنا بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية التاسعة، فضلا عن الالتزامات الواردة في البرنامج الحكومي.

ومن جهة أخرى، ذكر السيد الوزير أن السياق العام لإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2016 جاء ضمن سياق دولي يتميز بتحسين توقعات النمو الاقتصادي العالمي وبرز بؤار انتعاش النمو بمنطقة الأورو، مما يساهم في تزايد الطلب الخارجي الموجه لبلادنا، وكذا تراجع أسعار المواد البترولية.

أما بخصوص السياق الوطني، فقد تميزت مؤشراتنا بما يلي:

- الاستقرار السياسي؛

- القدرة على الحفاظ على وثيرة الإصلاحات المتعددة الأبعاد تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله؛

- مواصلة مسلسل إرساء الجهوية المتقدمة بهدف تحقيق تنمية جموية ومحلية مندمجة؛

- تحسين وضعية الاقتصاد الوطني من خلال مواصلة استعادة التوازنات الماكرواقتصادية وارتفاع وثيرة النمو الاقتصادي وتحسين القدرة الشرائية للأسر، مما جعل النموذج التنموي لبلادنا محط تنويه من طرف الشركاء الدوليين لبلادنا.

أما فيما يتعلق بالفرضيات التي انبنى عليها مشروع قانون المالية، فقد ارتكزت التوقعات على الأسس الآتية:

- النمو الاقتصادي بنسبة 3%؛

- سعر النفط بثمان 61 دولار للبرميل؛

- سعر غاز البوطان: 480 دولار للطن؛

- سعر الصرف: 9,5 درهم مقابل الدولار؛

- عجز الميزانية بنسبة ناقص 3,5 - من الناتج الداخلي الخام.

بالإضافة إلى ذلك، تطرق السيد الوزير لأولويات مشروع القانون المالية لهذه السنة والمتمثلة في:

- توطيد أسس نمو اقتصادي متوازن، يواصل دعم الطلب ويشجع العرض عبر تحفيز التصنيع واندماج الاستثمار الخاص ودعم المقاولات؛

- توطيد أسس نمو اقتصادي مدمج، يقلص الفوارق الاجتماعية والمحالية ويوفر فرص الشغل؛

- تفعيل الجهوية وتسريع وثيرة الإصلاحات الهيكلية الكبرى.

إن أهم التدابير التي جاء بها مشروع القانون المالي، تلك المتعلقة بدعم وتعزيز الاستثمار العمومي الذي رُصد له 189 مليار درهم، بهدف مواصلة الاوراش الكبرى للبنية التحتية ومواصلة دعم الاستراتيجيات القطاعية، فضلا عن مجموعة من الإجراءات الضريبية لدعم المقاولات، كما هو الشأن على سبيل المثال لا الحصر:

- إرساء تعريفية للأسعار النسبية بالنسبة للضريبة على الشركات؛

التدبير العمومي.

وتساءل أحد السادة المتدخلين عما إذا كانت الحكومة قد نجحت في اعتماد نموذج تنموي يقضي بتشجيع العرض بدل الطلب، معتبرا أن النموذج التنموي الذي أفرزته الاختيارات الحكومية أكتفى إلى حد الآن بتعطيل المحركات التقليدية لنمو الاقتصاد المغربي.

وصرح أحد السادة المتدخلين أن تحسن المؤشرات الماكرو اقتصادية لا يجب أن يكون هدفا في حد ذاته، ولكن وسيلة من بين وسائل أخرى توفر الشروط الموضوعية لنمو قوي ومستدام، كما أن هذا التحسن يبقى مرتبطا بجزء غير يسير منه بمتغيرات خارجية، وظرفية خاصة، وبهبات دول الخليج والانخفاض الهام لأسعار المواد الطاقية في الأسواق الدولية، التي مكنت من تقليص الفاتورة الطاقية و تكاليف المقاصة، كما أنها ساهمت في التخفيف من آثار الزيادات في الأسعار وفي الضريبة على القيمة المضافة، وعلى القوة الشرائية للمواطنين.

فضلا عن وصول المديونية لمستويات قياسية وغير مسبوقة، كما أن انخفاض تكاليف المقاصة وخلافا لما تعهدت الحكومة به، لم يساهم في تحرير مساحات موازانية أكبر لميزانية الإستثمار.

ومن جهة أخرى، اعتبرت مداخلات أخرى أن الحكومة قامت بفتح ورش كبير على مستوى الإصلاحات المؤسساتية الكبرى يسير في اتجاه الارتقاء بالقضاء إلى سلطة مستقلة، وتكريس ربط المسؤولية بالمحاسبة وتعزيز الديمقراطية التشاركية وتعزيز مكانة المرأة وترسيخ الطابع المتعدد للهوية الثقافية الوطنية، في إطار وحدة المرجعية والثوابت الجامعة للأمة المغربية.

وفي سياق هذا المسار الإصلاحي التصاعدي، استحضر أحد السادة المستشارين نجاح الحكومة في تدبير الاستحقاقات الانتخابية الأخيرة، والتي شكلت محطة مهمة كرسست إستثنائية النموذج المغربي المؤسس على ثنائية الإصلاح في ظل الإستقرار، وأكدت بأن المغرب اعتمد قرارا لا رجعة فيه يقضي بمواصلة البناء الديمقراطي.

وفي هذا الإطار، تم التنويه بالمشاريع التنموية الكبرى التي تمت برمجتها أو التي تم إطلاقها بمناسبة الزيارة الملكية الأخيرة للأقاليم الجنوبية بمناسبة الذكرى الأربعين السنوية للمسيرة الخضراء، وكذا بالحمولة الواضحة للخطاب الملكي بنفس المناسبة والذي يؤرخ لمرحلة جديدة في تعاطي المغرب في ملف وحدته الترابية.

أما فيما يتعلق بفرضيات وتوقعات مشروع قانون المالية، فقد اختلفت الآراء بين اتجاه يعتبرها فرضيات تعكس إلى حد كبير المقاربة غير الطموحة للحكومة في تدبير الشأن العام، سواء تعلق الأمر منها بمعدلات النمو أو العجز أو سعر البترول.

وفي هذا الإطار تمت الإشارة إلى أنها فرضيات محكومة بالنسبة وبصعوبة حسم آثارها ومدى صدقيتها وقابليتها للتحقق، وهذه معادلة صعبة

من طرف السادة المستشارين الذين أبدوا عدة ملاحظات واستفسارات واقتراحات حول المقترضات التي جاء بها هذا المشروع وتداعياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمالية، نوردها مختصرة، فيما استجدونها مفصلة في المحور المتعلق بالمناقشة العامة.

لقد تزامنت مناسبة إحالة مشروع قانون المالية لسنة 2016 على البرلمان باحتفالات الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء والتي توجت بالزيارة التاريخية التي قام بها جلالة الملك إلى مدينة العيون، حيث أعلن فيها جلالتنا عن اعتماد مقاربة جديدة لقضية الوحدة الترابية، تروم تحقيق التنمية الشاملة للمواطنين من خلال النموذج التنموي الجديد الذي أعده المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

وأجمعت مداخلات السادة المستشارين على إدانة الهجمات الإرهابية التي استهدفت في الآونة الأخيرة كل من فرنسا وتركيا ولبنان ومجموعة من الدول الأخرى، مسجلين مناهضتهم لجميع أشكال الإرهاب والتطرف كفيما كان مصدره أو فلسفته.

وعرفت مداخلات السادة المستشارين أثناء إبدائهم آرائهم وطرحهم للسؤال حول ما جاءت به مقترضات المشروع نوعا من الاختلاف والتباين، ففيما نوه بعض السادة المتدخلين بحصيلة العمل الحكومي والمبادرات الجيدة التي اتخذت على مستوى السياسة العامة، فإن البعض الآخر سجل عدة مواقف وملاحظات سلبية، كما أشار إلى وجود إلتزامات لم يتم الوفاء بها من طرف الحكومة.

وبخصوص سياقات إعداد مشروع القانون المالي، فقد اعتبر بعض السادة المستشارين أن مشروع قانون المالية لهذه السنة يأتي في سياق إقليمي ودولي تعرف فيه عدد من دول المنطقة اضطرابات وانتكاسات تكاد تعصف باستقرارها.

كما أنه يأتي في سياق متمس باستمرار تدهور الأداء الاقتصادي والمؤشرات الاجتماعية، في الوقت الذي استوجب الأمر الشروع في تنفيذ إصلاحات هيكلية كبرى، وفي طليعتها تنزيل الجهوية المتقدمة ومقترضات القانون التنظيمي لقانون المالية.

واعتبر أحد السادة المتدخلين أن مشروع القانون يعتبر نموذجا مستنسخا للمشاريع السابقة، باعتباره تدابير جزئية يحكمها التوازن المالي، إضافة إلى كونه غير قادر على استيعاب حجم الرهانات والاستجابة لانتظارات المواطنين والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين والفاعلين على المستوى الترابي، كما أنه يرهن فاعلية الأداء الرقابي البرلماني، بسبب التفاوت المعلوماتي الصارخ بين الحكومة والبرلمان.

ومت الإشارة إلى أن مناقشة مشروع القانون المالي ينبغي أن تكون فرصة للتقييم وتدقيق مؤشرات قاعدة المعطيات التي توفرها مختلف الهيئات والمؤسسات الحكومية للوقوف على الحصيلة الحقيقية لمختلف السياسات القطاعية، لا أن يكون مناسبة للنقاش السياسي العام البعيد عن هواجس

السيد الرئيس،

السيد وزير،

إخواني المستشارين، أخواني المستشارات،

الحضور الكريم،

يسعدني باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، ومن خلاله حزب الاستقلال، أن أتناول الكلمة في إطار مناقشة مشروع القانون المالية لسنة 2016 والذي يكتسي أهمية كبرى لكونه آخر مشروع قانون مالية خلال الولاية التشريعية الحالية.

وبالتالي فهو مناسبة لإجراء تقييم موضوعي ومسؤول لما تحقق وما لم يتحقق خلال هذه الولاية، ولمساتلكم، السيد وزير، عن مدى وفاء الحكومة بالتزاماتها التي قطعها في البرنامج الحكومي؟

وعن مدى قدرة هذا المشروع على تحقيق ما تم إنجازه "نسبيا" خلال أربع سنوات الأخيرة؟.

السيد الرئيس المحترم،

الإخوة المحترمين،

إن مناقشة مشروع قانون المالية ل 2016، هي وقفة من التاريخ للصدع بالحقيقة التي لها وحدها التاريخ والمستقبل متسلحين في ذلك بالإصرار والالتزام النابع من فيض الرصيد النضالي الهائل، الذي راكمه حزب الاستقلال إلى جانب القوى الوطنية الحية في مواجهة كل المحاولات البائسة لهدر الزمن السياسي أو لتضييع الفرص التاريخية، باللغة المناسبة لكل طرف، مؤكداً أن معارضتنا ستظل كما كانت دائماً:

- معارضة بهوية وطنية استقلالية صرفة؛

- معارضة متسمة بالسيادة في إتخاذ القرارات؛

- معارضة نزيهة وموضوعية لا تصنف الحزب إلى هذا الجانب أو ذاك؛

- معارضة تصدح بالحق ولا شيء غير الحق؛

- معارضة يقظة، تستحضر الظروف الدقيقة والصعبة التي تحتازها بلادنا، والمخاطر المحدقة بالحياة السياسية وبالمشهد السياسي الوطني.

إننا اليوم أمام إحدى المحطات الأساسية لتطوير التواصل ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وللتذاكر بوجه مكشوف حول الملفات الوطنية والقضايا الكبرى المطرحة علينا، وحول الدور الذي ينبغي أن يضطلع به مجلس المستشارين بكل مكوناته في هذه المرحلة الدقيقة.

أولى هذه القضايا، قضية الوحدة الترابية للمملكة، التي تبوّأت تاريخياً صدارة الأولويات في أدبيات حزب الاستقلال، معتبرين أنها قضية محسومة ومنتبهة منذ استرجاع الصحراء إلى حظيرة الوطن بالمسيرة الخضراء المظفرة التي احتفى الشعب المغربي مؤخراً بذكرها الأربعين.

معربين في هذا الإطار، عن اعتزازنا الكبير بالزيارة الملكية السامية والتاريخية للأقاليم الجنوبية، بمضامين الخطاب السامي لجلالة الملك محمد

لا يمكن حلها ما لم يتم تأسيس نموذج تنموي ينج الثروة ولا يكتفي فقط بتوزيعها.

وذكر أحد السادة المتدخلين أن الأهم هو قياس مصداقية هذه التوقعات الذي يظل رهينا بمدى انعكاسها على الحياة اليومية للمواطنين وبأثرها الاقتصادي والاجتماعي الملموس، ومدى قدرتها على خلق دينامية اقتصادية تنعش المقاول الوطنية، وتحد من الفوارق المجالية والاجتماعية، وقدرتها على توسيع قاعدة التشغيل والحد تدريجياً من نسب الفقر والهشاشة الاجتماعية.

وتم التساؤل عن السبب الكامن وراء تراجع نسبة النمو من 4.4% إلى 3% في السنة المقبلة، وذلك رغم التراجع الكبير في سعر البترول ومتوسط سعر البوتان وتراجع معدل التضخم، في ظل صعوبة الحكم المسبق على طبيعة الموسم الفلاحي المقبل، والتقدم الملموس والحاصل في توسيع الوعاء الضريبي المترتب عن الإجراءات الحكومية المتخذة في هذا المجال.

وبخصوص فرضية خفض العجز إلى 3.5%، تمت الإشارة إلى أن المغرب استفاد على غرار البلدان العالمية المستوردة للنفط من انخفاض الأسعار، مما يفيد أن خفض العجز جاء نتيجة لتحويلات في المحيط الخارجي، ولافتقاد المنتوجات البترولية حالياً لطابعها الاستراتيجي، ولا يعد إنجازاً حكومياً صرفاً.

وبالمقابل، اعتبرت مداخلات أخرى، أن تراجع العجز لا يرجع إلى انخفاض الفاتورة النفطية فحسب..

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا.**

إنتهت الحصة الزمنية.

إذن الشكر موصول للسيد مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية وكذلك لرئيس اللجنة ولكافة أعضائها، وإلى السيد وزير المالية على هذا التقرير الهام والشامل.

وعليه فإننا سنواصل أشغالنا بالإستماع إلى الفرق البرلمانية المسجلة في صيحة هذا اليوم قصد تقديم مداخلاتها العامة في حدود الحصص الزمنية المخصصة لكل فريق.

وبداية أعطي الكلمة لرئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، الأستاذ عبد السلام اللبار، لتقديم مداخلة الفريق في مساحة زمنية لا تتعدى 40 دقيقة، فليفضل مشكوراً.

**المستشار السيد عبد السلام اللبار:**

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام عن النبي المصطفى الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين.

أرواح شهداء الواجب الوطني.

السيد الرئيس،

السيد وزيرين،

الأخوات والإخوة،

هذه القضايا تُعتبر الرئيسية لأنها تهم التحضيرات المقبلة في مشروع قانون المالية 2016.

إجراءات، تمكن من تجاوز كل السلبيات التي كشفها المسلسل الانتخابي الأخير.

وان حزب الاستقلال، وإذ يعبر عن اعتراضه بالنتائج المحققة في جميع مراحل المسلسل الانتخابي، فإنه يبنه إلى بعض مظاهر الارتباك والمشاكل التي تخللت العملية الانتخابية وحالت دون ضمان مشاركة مكثفة للمواطنين والمواطنات.

وللتاريخ، فقد طالبنا بإحداث الهيئة الوطنية للإشراف على الانتخابات ومراقبتها وإلغاء اللوائح الانتخابية، لمنح الفرصة لفئات عريضة من المجتمع لممارسة حقها الدستوري في التصويت الحر والنزيه، بسبب عدم تسجيلهم في اللوائح الانتخابية أو بسبب التشطيب عليهم لأسباب تطرح أكثر من سؤال.

لكن، مطالبنا ذهب أدرج الرياح، فوقع ما كنا نخشاه ونخشى منه ونبه إليه، من ارتباك وخلل في مختلف محطات المسلسل الانتخابي.

والأدهى من ذلك كله، بل المثير للإستغراب، هو تحريك ما سمي بملفات الفساد الانتخابي، والإصرار على التشهير بمنتهين، وبث أسائهم في وسائل الإعلام العمومية، وهو ما شكل مسأ خطيرا ومباشرا بدم الناس وقتلا لقرينة البراءة وسرية التحقيقات، خاصة وأن القضاء مشكورا أصدر قراره بتبرئة العديد منهم.

إن طرح الفريق الاستقلالي لقضية البلاغ المعلوم، لا ينبغي أن يؤول من لدن البعض بأننا نحمي الفساد والمفسدين أو نستر عنهم، بل إن دافعنا في ذلك هو حرصنا على ضمان الحياد والموضوعية وحماية كل الحقوق والمساواة أمام المواطنين ليكون سواسية أمام القانون بدون إنتقائية.

السيد الرئيس،

هذه القضايا مرتبط بتعزيز الهوية الوطنية وصيانة تلاحم وتنوع مكوناتها، فمشروع قانون المالية، جاء خاليا من أية إجراءات تهم تنفيذ التزامات في هذا الشأن.

فأين نحن اليوم من التزامكم، السيد وزيرين، في شأن بلورة السياسة المندمجة للنهوض بالهوية المغربية وبتعزيز مكانتها وتقوية النسيج اللغوي الوطني؟

إن المخاطر والتحديات التي يشهدها محيطنا الإقليمي والدولي، والانعكاسات السلبية للعملة على هوياتنا والثقافات المحلية، تفرض علينا

السادس نصره الله وأيده، والذي أعلن فيه عن إعتاد مقارنة جديدة لقضية الوحدة الترابية تورم تحقيق التنمية الشاملة للإنسان والتراب، من خلال النموذج التنموي الجديد الذي اقترحه المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي، وأعطى جلالتة تعليماته السامية بالبدء في تنفيذ مضامينه.

لقد سجلت الدبلوماسية المغربية، بفضل الرؤية المتبصرة لجلالة الملك، وعلى هدى مبادئها الثابتة وهويتها العريقة، المبنية على الحكمة والتبصر والاعتدال، مكنتسبات مهمة وملموسة.

غير أن استمرار خصوم وأعداء وحدتنا الترابية في حبك المكائد والدسائس يفرض علينا جميعا، الخروج من الانتظارية والانتكالية السياسية لرد الفعل إلى هذه المبادرة، والتركيز على تقوية الجبهة الداخلية، من خلال الاهتمام بأوضاع مواطنينا الوحدويين الذين تصدوا للإفصال والتجزئ، ولم يذخروا جهدا في المساهمة من مواقعهم المختلفة في ضمان شروط تسريع وتيرة التنمية.

معربين عن تقدير حزب الاستقلال للثقة الغالية التي حصل عليها منتخبو الحزب وجميع المنتخبين في الأقاليم الجنوبية في جميع مراحل المسلسل الانتخابي الأخير، والتي جعلت منهم، كما أكد على ذلك جلالة الملك نصره الله، الممثلين الحقيقيين لسكان الأقاليم الجنوبية، سواء على مستوى المؤسسات الوطنية، أو في علاقتهم بالمجتمع الدولي.

إن قضية وحدتنا الترابية ليست قضية حكومة أو حزب دون آخر، ولا فريق دون آخر، بل هي قضية جميع المغاربة بدون استثناء، وعلى الجميع أن يساهم، كل من موقعه، في تحصين المكنتسبات والمنجزات وتعزيز موقف ومصداقية بلادنا وصدقية مقترح الحكم الذاتي لدى المنتظم الدولي.

وما دامت قضية وحدتنا الترابية كل لا يتجزأ، فإننا في الفريق الاستقلالي، نغتنم هذه الفرصة لنجدد مطالب الفريق ومن خلاله حزب الاستقلال، باسترجاع السيادة على الصحراء الشرقية والقنادسة والساورة وتوات وتدككت وابتكارها أرض مغربية لا جدال فيها.

لأننا أصحاب حق، وحقنا ثابت في الاعتماد على كل المرتكزات والمستندات والمسوغات التاريخية والقانونية والطبيعية.

وندعو الحكومة في هذا الصدد، أن ترفع قضيتها بصفة رسمية إلى اللجنة الرابعة المكلفة بتصفية الاستعمار، دون إغفال المدينتين السليبتين سبتة ومليلية والشغور المجاورة لها، والتي ينبغي أن تحظى بمكانة متميزة في سياساتنا الخارجية خاصة في علاقتنا مع الاتحاد الأوروبي.

كما أود بهذه المناسبة، أن أقدم باسم الفريق الاستقلالي ومن خلاله حزب الاستقلال بتحية تقدير وإكبار للقوات المسلحة الملكية، ولقوات الدرك الملكي، والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية، على الروح العالية والتفاني والتضحيات الجسام التي ما فتؤوا يبرهنون عليها من خلال مزاولتهم لمهامهم في الدفاع عن حوزة الوطن ووحدته الترابية، وفي الحفاظ على الأمن والاستقرار وسلامة المواطنين، ونحني بإجلال وإكبار أمام كل

جاءت في سياقه؟

وكيف ستعمل على استكمال تفعيل وتنفيذ مقتضيات الدستور الجديد، ولم يبق من عمرها السياسي إلا القليل بعدما قضت منه الكثير؟ أردنا في الفريق الاستقلالي بمجلس المستشارين بهذا التقديم السياسي الضروري وضع الإطار العام لمحتوى نقاشنا لمؤشرات القانون المالية لسنة 2016، وسمحوا لي أن أمر إلى مناقشة مضامين المشروع من خلال خمسة محاور أساسية.

السياق العام والمنهجي للمشروع، هو الأول.

فرضيات المشروع، الثاني.

التدابير الاقتصادية والمالية للمشروع، هو المحور الثالث.

والرابع الأبعاد الاجتماعية للمشروع القانون المالية سنة 2016.

وقبل الخوض في تفاصيل مشروع قانون المالية برسم سنة 2016، نرى أنه من المهم، بل من الضروري الوقوف على بعض النقاط التي تتعلق بالسياق العام والمنهجي للمشروع.

فالمشروع يأتي في سياق متمس باستمرار تدهور الأداء الاقتصادي والمؤشرات الاجتماعية، بشكل يهدد أفاق النمو والسلم الاجتماعي، ويؤكد افتقار الحكومة لرؤية واضحة لإدخال التحولات الهيكلية والعميقة على النموذج التنموي، ويتم عن انحصار تفكيرها واختزاله في الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية لا غير.

لقد كنا نأمل، أن يشكل هذا المشروع، فرصة سانحة للحكومة للقطع مع المقاربة التقنية والحساباتية الضيقة المعمدة، وأن يحمل معه نفسا إصلاحيا نوعيا يؤسس لمرحلة جديدة عبر سياسة مالية إرادية، مرتكزة على الاستهداف والفعالية، بإمكانها الاضطلاع بوظيفتها المعاكسة للدورة الاقتصادية أو ما نصلح عليه بـ (La Fonction contra-cyclique).

لكن المشروع ومع كامل الأسف لا يعدو أن يكون استنساخا للمشاريع السابقة بتدابير جزئية يحكمها التوازن المالي.

مشروع غير قادر على استيعاب حجم الرهانات، والاستجابة لانتظارات المواطنين والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين والفاعلين على المستوى الترابي.

مشروع يرهن فاعلية الأداء الرقابي البرلماني، بسبب التفاوت المعلوماتي الصارخ بين الحكومة والبرلمان في مناولة مشروع قانون المالية السنوي.

إن مناقشة مشروع القانون المالي السنوي ينبغي أن تكون فرصة لتقييم وتدقيق المؤشرات والمعطيات التي توفرها مختلف الهيئات والمؤسسات الحكومية للوقوف على الحصيلة الحقيقية لمختلف السياسات القطاعية، إلا أن يكون مناسبة للنقاش السياسي العام البعيد عن هواجس التدبير العمومي وتقييم السياسات العمومية.

لقد لجأت الحكومة من خلال هذا المشروع، وللأسف الشديد، إلى

أكثر من أي وقت مضى، الاستماتة في الدفاع عن ثوابت الأمة وعن الهوية والإنسية المغربية، التي دافع عنها الزعيم علال الفاسي رحمة الله عليه.

والتي بلورت من خلال الحوار التاريخي الطويل بين الأمازيغي والعربي، بين الإفريقي والأوروبي، بين الشمالي والجنوبي، بعيدا عن النموذج المستورد الذي تسوقه التيارات الأصولية، والذي أضحى يتهدد الناس في سلوكهم وفي حياتهم ومستقبلهم، بعيدا عن الشخصية اللادينية التي يسوق لها البعض باسم الحداثة وحقوق الإنسان والتي يتناقض فيها الخطاب والممارسة.

إن الحداثة الحقيقية والمعاصرة الفعلية، تتحقق عبر التمكن من الحفاظ على ثوابت الأمة وملاءمتها مع متطلبات التطور على كافة المستويات، ولا تعني المسخ الهوياتي، ومن يقبل بأن يمثل حالة أهداف غير الأهداف التي تحفظ للشعب المغربي ثوابته، فإنما هو بصدد خلق الفتن، سواء تعلق الأمر بقضية الإرث، أو بباقي القضايا المرتبطة بالهوية المغربية العربية الأمازيغية والإسلامية.

لذلك، نعتبر أن ما ذهب إليه المجلس الوطني لحقوق الإنسان في موضوع ذي حساسية مفرطة هو تطاول على قضية كانت تحتاج في تناولها إلى إشراك أطراف كثيرة أكثر تخصصا.

إننا في الفريق الاستقلالي، نؤمن بأن بعض القضايا المحكومة بنصوص شرعية قطعية واضحة لا يحق لنا مخالفتها، وهذا الطرح لا يعني أننا ضد الاجتهاد، بل نحن ننتمي إلى مدرسة الاجتهاد، ولنا أن نستحضر المساهات العظيمة التي أثرى بها السلف الإستقلالي الفكر الإسلامي المعاصر، لكننا مؤمنين أن الاجتهاد من غير المتخصصين مقامرة قد تسبب في عواقب وخيمة وفي قيام الفتنة في العباد والبلاد لا قدر الله.

إن التاريخ شاهد أن بلادنا عاجت قضايا أكثر خطورة بمنهجية تشاركية، وإبداع من جلالة الملك محمد السادس نصره الله، بأن كلف جلالة لجان أسفرت عن نتائج إيجابية طوت صفحة الخلاف، وأضحى نموذجا يحتدى به بالنسبة للعديد من الأقطار الإسلامية.

**السيد الرئيس**

إن مشروع القانون المالية لسنة 2016 هو فرصتك وسياستكم المالية الأخيرة، للوفاء بالوعود والالتزامات التي تمت صياغتها عشية التنصيب الحكومي.

فبالأمس القريب قدمتم سقفا كبيرا حول آفاق الإصلاح وممكناته، وفتحتم آمالا كبرى للشعب المغربي، حول تنفيذ مضامين البرنامج الحكومي الذي ساهم حزب الاستقلال في إعداده، وقدم للشعب المغربي كالترام سياسي لهذه الحكومة.

ومن حقنا اليوم أن نتساءل من موقعنا في المعارضة، عن مدى التزام الحكومة بذلك؟

من حقنا أن نتساءل كذلك عن مدى قدرة الحكومة على كسب الرهانات المطروحة وفي مقدمتها الرهان التاريخي والإطار السياسي الذي

التوازن الماكرو اقتصادي فقط.

لذلك، يبدو مشروع قانون المالية منتشيا بنصره المرتقب على عجز الميزانية والحساب الجاري لميزان الأداءات وخفضها إلى مستويات معقولة. إن التقليل من عجز الميزانية والرجوع إلى التوازنات الماكرو اقتصادية، لا ينبغي أن يكون على حساب الاستثمار والمستثمرين، وعلى حساب الفئات المستضعفة والفقيرة، وعلى حساب البرامج الاجتماعية ومشاريع التنمية الاجتماعية.

لقد تتمكنون من تحقيق ذلك، بالرجوع إلى نسبة العجز العادي في الميزانية، نتيجة التراجع المستمر لسعر النفط على المستوى الدولي، وبفضل الانتعاش المسجل في الوضعية الاقتصادية والمالية للشركاء الأساسيين، لكن السؤال الذي يقض المضاجع، ما هي التكلفة الاجتماعية لتحقيق ذلك؟ إنها تكلفة لا حدود لها، تكلفة تنطوي على المخاطر الكبرى، لأنكم ومع كامل الأسف اعتدمت الاستكانة إلى الحلول السهلة والبسيطة، وعجزتم عن استتباب أدنى شروط الرضى الإجتماعي مع الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين.

ماذا يعني هذا؟

يعني بكل بساطة، أن ثقة الحكومة تراجعت في قدرة "مخطط المغرب الأخضر" على الرفع من إنتاجيته واستقلالته عن العوامل المناخية، وعن فشل "مخطط التسريع الصناعي" في إيجاد بدائل للقطاعات التي وصلت لمرحلة النضج.

إن رؤيتنا في الفريق الاستقلالي وتصورنا لتحقيق نسبة النمو المفترضة تستند على ضرورة العمل على:

- إدخال تحولات هيكلية على اقتصادنا الوطني، بما يسمح ب بروز قطاعات جديدة مصنعة وفروع جديدة ذات نسبة نمو عالية؛  
- الإسراع بتفعيل وتنفيذ الإستراتيجيات القطاعية المعتمدة، بهدف توزيع وتحديث البنيات الإنتاجية، وإحداث مناصب الشغل، وتعزيز قدراتنا التصديرية والتنافسية؛

- ثالثا، تقوية الاستقلالية في مواجهة التقلبات المناخية، حتى لا يرتهن اقتصادنا الوطني ومعدل النمو بنتائج القطاع الفلاحي فقط، وهو إشكال نبهنا إليه خلال مناقشتنا لمشروع 2015، وسنعيد التأكيد عليه من جديد، حتى تتمكن الحكومة من معالجته من خلال تسريع وثيرة إنجاز مخطط المغرب الأخضر.

أما بالنسبة لفرضية تحديد سعر النفط في 61 دولار للبرميل، فإننا نتساءل عن الأسباب، نتساءل فعلا عن الأسباب التي دفعت الحكومة إلى تحديد هذه الفرضية، في الوقت الذي لا يتجاوز فيه السعر المتوقع من طرف صندوق النقد الدولي 51 دولار؟

أما في ما يتعلق بالتدابير المالية والاقتصادية المقترحة، فاسمحوا لي أن أقاسم معكم بعض الملاحظات العامة:

إجراءات وتدابير تمس في العمق كل المكتسبات المحققة وتحول دون تحقيق الأهداف المعلنة.

وتبعاً لذلك، فإننا في الفريق الاستقلالي، نعب عن عدم إرتياحنا للنتائج المحصلة على هذا الصعيد، لأسباب نذكر منها:

- أولاً، تراجع متوسط نمو الناتج الداخلي بأكثر من نقطة خلال هذه الولاية الحكومية بالمقارنة مع الولايتين السابقتين؛

- ثانياً، محدودية آفاق تطور الاقتصاد المغربي، ذلك أن نمو الاقتصاد المغربي (la croissance potentielle) والذي كان يقاس بحوالي 6% لن يتعدى حالياً 4% وهو ما قد يشكل أحد المخاطر الحقيقية على السلم الاجتماعي؛

- ثالثاً، تراجع نمو الناتج الداخلي الخام بالفرد بالأسعار الحقيقية سنة 2014 لأول مرة منذ سنة 1997؛

- رابعاً، تنامي المخاطر التي تهدد استدامة وانتظامية واستقلالية النمو خلال هذه الولاية، بفعل ارتفاع التقلبات إلى النقطة، وبفعل الارتفاع الصاروخي للمديونية العمومية لأكثر من 80% حسب المديونية السامية للتخطيط.

السيدان الوزيران،

لقد عجزت الحكومة على بلورة النموذج الاقتصادي والميثاق الإجتماعي الجديد يجيبان على أسئلة المرحلة ورهاناتها، فالنموذج التنموي استنفذ غرضه وفقد راهبته، وتساءل هل نجحت الحكومة الحالية في إبداع النموذج التنموي الجديد؟

إن النموذج التنموي الذي أفرزته الاختيارات الحكومية اكتفى إلى حد الآن بتعطيل المحركات الكلاسيكية لنمو الاقتصاد المغربي، حيث نرى:

- تراجع معدل الاستثمار الوطني إلى أقل من 30% من الناتج الداخلي الخام لأول مرة منذ 2003، وانخفض من 6 نقطة 2011؛

- تراجع مساهمة استهلاك الأسر في نمو الناتج الداخلي الخام بأكثر من نقطة بالمقارنة مع الولايات السابقة؛

- استمرار المساهمة السلبية للمكون الخارجي للطلب، بالرغم من استفادته من دينامية صادرات قطاع السيارات.

لقد عطلت الحكومة كل هذه المحركات، من دون أن تتوفر على رؤية ناظمة للحلول البديلة.

رؤية تحافظ على نفس مستوى النمو وعلى ضمان ثقة الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، فمتى كانت سياسة تشجيع العرض تؤدي إلى انخفاض الاستثمار؟

إن تشجيع العرض مهم ومطلوب، لكن الأهم هو ترجمة ذلك على أرض الواقع بما يضمن نمواً قويا ومستداما واقتصادا عصريا وتنافسيا.

إن المضمون الوحيد والخيطة الناظم لنموذج النمو الجديد، كما تراه الحكومة، هو مقارنة صندوق النقد الدولي والمؤسسات المانحة والمرتكزة على

إلى أكثر من 30% بدل 19% سنة 2008، و من المنتظر أن تتفاقم هذه المؤشرات عند نهاية هذه السنة.

وبفعل هذه السياسة، أصبحت خدمة الدين تشكل عبئا حقيقيا على ميزانية الدولة، حيث يتوقع المشروع أكثر من 28 مليار درهم كفوائد وعمولات، أي بارتفاع أكثر من 40% من المستوى المسجل عند نهاية سنة 2012.

وأخذا بعين الاعتبار إستهلاكات الدين المتوسط والطويل الأمد المحددة في إطار المشروع إلى حوالي 41 مليار درهم، فإن تكاليف خدمة الدين المتوقعة سنة 2016 تجاوز 69 مليار درهم، أي أكثر بكثير من إعتمادات ميزانية الاستثمار المتوقعة، مما يجعل ميزانية الدولة رهينة في يد سياسة الاقتراض المفرط، ويُعرض الدين العمومي لخطر الاستدامة الطويلة، باعتبار أن الحكومات اللاحقة ستكون ملزمة بالاستئذنة ليس لإنعاش الاستثمار ولكن لتسديد فقط فوائد وعمولات الدين.

السيد وزيرين،

إن إلتزامكم الصريح بتطوير وتفعيل البرامج الاجتماعية يجعل الجانب الاجتماعي أولوية قصوى في السياسات العمومية، أمر تفنذه الإجراءات التي يقترحها المشروع، والتي تظل إجراءات سطحية غير قادرة على النفاذ إلى عمق الإشكاليات الاجتماعية المطروحة، للحد من التراجع المهول في الولوج للخدمات الاجتماعية.

وهل من دليل على ذلك أكثر من الفشل الذريع في جميع المشاريع والبرامج التي اعتمدها الدولة في إصلاح المنظومة التعليمية.

فبالرغم من المجهود المالي التصاعدي المبذول للرفع من الميزانية المخصصة للتعليم والتي أضحت تفوق بكثير متوسط المعدل العالمي، فإن المفارقة هي أن هذه المجهودات لا يوازيه تطور في مؤشرات جودة التعليم، كما يبين ذلك تقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين.

إن كسب التحديات المطروحة تفرض التشخيص الحقيقي التشاركي للمرحلة الراهنة، تشخيص ينبع من القناعة ويُسهّم فيه كل الفاعلون والمنتخبون وكل الفرقاء الاجتماعيين وكل من تهمهم مصلحة الوطن، لتجاوز هذا الوضع الصعب، برامج وزارية فقيرة، مؤسسات تعليمية متهاكّة، مناهج متخلفة، مضمون بيداغوجي وعلمي أجوف، وخريجون في حال من الضياع. مؤسساتنا التعليمية العمومية، أضحت مقبرة لطموحات التلاميذ والطلبة، مؤسساتنا التعليمية العمومية، لم تحم شبابنا من التهميش المادي والفكري، بل وعلى النقيض من ذلك ساهمت فيه وعملت على إخفائه تحت غطاء "الشهادة للجميع".

فهل يمكن الرهان على منظومة التعليم في ظل هذا الوضع؟

وهل يمكن الرهان على المنظومة التعليمية في ظل الخصائص المهول المسجل في الموارد البشرية والبنيات التحتية كما وكيفاً؟

هل يمكن الرهان على منظومة التعليم ونسبة الأمية تزداد عن 32%

الملاحظة الأولى: تتعلق بصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية وما وأكبه من نقاشات واسعة، أكدت مرة أخرى للشعب المغربي وبوضوح هشاشة الأغلبية الحكومية وعدم انسجامها؛

النقطة الثانية: تتعلق بدسترة مبدأ توازن المالية للدولة، وإلزام الحكومة والبرلمان بالسهر على التطبيق السليم والفعلي للإصلاحات المالية المتضمنة في القانون التنظيمي.

وهنا لا بد وأن نذكر بمطالب الفريق بإحداث هيئة استشارية تعنى بمتابعة تنفيذ إصلاح المالية العمومية، وباقتراح التوجهات الكبرى للسياسة المالية للدولة، وتضم بالإضافة إلى الحكومة والبرلمان، مندولين آخرين من قبيل المجلس الأعلى للحسابات وبنك المغرب والمندوبية السامية للتخطيط، كما هو الشأن بمجموعة من الدول المتقدمة خاصة جيراننا في أوروبا.

نأمل في الفريق الاستقلالي ألا تكون هذه الاعتمادات المرصودة مجرد أرقام للتوظيف السياسي، تسعى من خلالها الحكومة إلى إبراز جهدها الاستثماري، بالرغم من أنها تعلم أنها غير قادرة على إنجاز الاعتمادات المرصودة، كما هو الشأن بالنسبة للمبالغ المالية المهمة التي ترصدها في إطار الهبات المقدمة من طرف دول الخليج، أو في إطار الحسابات المرصودة لأموال خصوصية خاصة منها ذات العلاقة بالقطاعات الاجتماعية، حيث بلغ مجموع الفائض المسجل في المجال الاجتماعي لدى 11 حساب خصوصي ما يزيد عن 12 مليار و659 مليون درهم سنة 2014.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، نذكركم بوضعية بعض الحسابات التي تهم المجال الاجتماعي خلال سنة 2014، السيد وزيرين.

فالحساب الخصوصي للصيدلية المركزية، بلغت موارده 3 دالمليار و166 مليون درهم، لم يصرف منه إلا مليار و237 مليون درهم، أي بنسبة لا تتعدى 39%؛

صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بلغت موارده 7 مليار و496 مليون درهم، لم تصرف منه إلا 2 دالمليار و883 مليون درهم بنسبة لا تزيد عن 38%؛

صندوق دعم التماسك الاجتماعي، بلغت موارده 7 دالمليار و238 مليون درهم، صرف منها، مليار و859 مليون درهم بنسبة لا تتعدى 25%، الفلوس كابتة السيد وزيرين والأمل إن شاء الله كين، هاد الفائض هذا خصنا غير صرفوه لنا بركة علينا.

وبالرغم من تقلص الضغط على الحسابات العمومية بفعل القرارات المكلفة اجتماعيا التي اتخذتها الحكومة واستفادتها من عوامل خارجية غير مسبوقة، غير أن الحكومة وبدل بلورة حلول الخلاقة تتماشى والمرحلة الدقيقة التي يجتازها الاقتصاد الوطني، اختارت الحلول السهلة والبسيطة لتمويل أنشطتها مما أدى إلى إغراق البلاد في المديونية.

وهكذا، فمعدل مديونية الخزينة وحدها إرتفع الى حوالي 63.4% سنة 2014 مقابل 47.3% سنة 2008، فيما المديونية الخارجية العمومية قفزت



تُحل الحكومة بهذا الشرط، فإنها تمس بأحد أهم مقومات هذا الاستقرار.

السيد الرئيس،

ختاما أؤكد لكم أن الفريق الاستقلالي خاض في مناقشة مضامين هاد مشروع القانون المالية بزاهة وموضوعية وحكمة وبعد النظر، وفاء للقيم التعاقدية السامية.

ولأننا اليوم لا نريد بقولنا هذا، إننا اليوم، السيدين الوزيرين، لا نريد بقولنا هذا تبخيس الحكومة أعمالها، لأن نجاحها هو نجاح للمغرب، نجاح الحكومة هو نجاح للديمقراطية، نجاح الحكومة هو إستمرار للتوجهات السامية الملكية التي تريد من المغرب أن يرقى إلى مستوى النمو، إلى مستوى الدول النامية.

وإنما بقدر ما نريد بهذا، نريد أن ننبه إلى مجالات تتبني الإصلاح، ولا شيء دون الإصلاح، الإصلاح هو المنشود وليس هذا بعزيز على كفاءاتكم، الإصلاح هو المنشود إستنادا إلى قوله تعالى:

"إِنَّ أَرْبِيَهُ إِلَّا لِلصَّلَاحِ مَا اسْتَحَمْتُمْ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ" صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للأستاذ عبد السلام اللبار رئيس الفريق الإستقلالي للوحدة والتعاقدية على مداخلته، والآن سنستمع جميعا إلى المداخلة الموالية التي سيتفضل الأستاذ بنعزوز عبد العزيز لتقدمها باسم الفريق الأصالة والمعاصرة، فليفضل مشكورا.

أذكر وذلك في حدود 38 دقيقة أستاذ، شكرا.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أتقدم أمامكم لبسط مواقف حزب الأصالة والمعاصرة والمنظمة الديمقراطية للشغل من مشروع القانون أو على الأصح بمناسبة مناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2016.

"وقد تمكننا، والحمد لله، بفضل الإصلاحات الهامة والمسؤولة والجريئة وبفضل الإجراءات المالية الصائبة من وقف الزيف واستعادة التوازنات المالية، أي أننا أوفينا بما التزمنا به أمام مجلسكم الموقرين.

كما حرصت الحكومة على الدفع قدما بالإصلاحات في إطار التشاور، التشاور والحوار، الحوار، مع كافة الفاعلين، كافة الفاعلين، وخاصة إصلاح المقاصة، إصلاح المقاصة والإصلاح الجبائي وإصلاح التقاعد.

كما يؤكد ذلك الإحصاء العام للسكان والسكنى؟

هل يمكن الرهان على إصلاح منظومة التعليم، ولا زال المسؤولون يعتبرون اللغة العربية عائقا أمام تجويد وإصلاح المنظومة التعليمية وتطوير المواد العلمية؟

إن النخبة اليوم، تخلت عن المدرسة والجامعة العمومية، ويبدو مع كامل الأسف وكأن هذه المؤسسات أصبحت مخصصة للفئات المعوزة والفقيرة فقط، في الوقت الذي كان يفترض فيها، أن تخلق التقارب بين الأطفال والطلبة من مختلف الأوساط الاجتماعية بدل التفريق بينهم.

وهل من دليل على ذلك التراجع أكثر من الاختلالات البنوية الخطيرة التي يشهدها قطاع الصحة، والتي من نتائجها تدني جودة الخدمات الصحية المقدمة والوضعية الكارثية والمساوية للمستشفيات والمراكز الصحية بما فيها المستشفيات الجامعية؟

وتسائل في هذا الصدد، عن أسباب عدم تضمين مشروع قانون المالية أية إشارة بشأن الصندوق العمومي للضمان الاجتماعي للمعوزين الذي تعهدت بإحداثه في إطار البرنامج الحكومي؟

وعن أسبابا التأخر في توسيع مجال الاستفادة من أنظمة التأمين الإجباري ليشمل أصحاب المهن الحرة وغيره من الفئات؟

وهل من المبرر الاستمرار في إخضاع المعاشات للاقتطاعات الضريبية، السيدين الوزيرين؟

وهل من دليل على هذا التراجع أكثر من فشل المشاريع المتعاقبة في تدارك العجز المسجل في المجال السكنى والذي يصل اليوم إلى حوالي 580.000 وحدة سكنية.

أمام هذا الوضع، فإننا في الفريق الاستقلالي نعتبر أن الأزمة الاجتماعية ليست أزمة تقنية أو موازناوية، إنها في العمق أزمة سياسية مرتبطة بعدم إشراك المعنيين في تدبير الملفات الاجتماعية، وقد صار من اللازم إشراك كل الفاعلين في ضمان إصلاح عميق لكل المجالات الاجتماعية في التعليم والتشغيل والتقاعد وغيرها، وفق مقاربة تشاركية تروم إعادة الاعتبار لمؤسسة الحوار الاجتماعي الذي باشرته الدولة مع الفرقاء الاجتماعيين منذ فاتح غشت 1996، والذي كانت له نتائج إيجابية في تعزيز السلم الاجتماعي والارتقاء الاجتماعي لفائدة شرائح عريضة من المجتمع المغربي.

إننا، إذ نعلن تضامنا المطلق واللامشروط مع الخطوات النضالية التي أقدمت عليها المركيزات النقابية بما فيها المسيرة العالمية الأخيرة، ندعو إلى الإسراع بفتح الحوار، الحوار الإحتجاجي حقيقي مع المركيزات النقابية لوضع حد للأجواء التوتر السائدة، ولو فيما تبقى من ولايتكم، لأننا مؤمنون أن الاستقرار السياسي العام في البلاد، لن يتحقق إلا عبر تعبيد مسالك الحوار مع جميع الفرقاء.

فبلادنا اختارت أن تحل مشاكلها بالحوار ولا شيء دون الحوار، وحينما

رئيسا لمجلس المستشارين؟

هذه الأسطورة قد انتهت، أما التحكم الحقيقي فهو التحكم باختيارات سياسية للحكومة الحالية، وهي تتغيب التحكم في رقاب الشعب المغربي، وها هو التحكم الخطير.

أما القول باتصالات والضغطات والهاتف، وما نعرف أشنو؟ ياك أتما كنتسجلوا ذاك المكالمات الهاتفية، كنتسجلوا الهضرة في التلفزيون، سجلوا. ياك وزارة العدل باقة الشاف ديال النيابة العامة؟ تتابع.

أعتقد أن الهدف من وراء ترويج هذه الحرفات فهو المساس بالمؤسسات، وغنجي من بعد لهاذ الهضرة، غنرجع إلى بقي لي شي وقت. ثانيا، الإصلاح الثاني، النظام الضريبي، 4 سنين دازت على الحكومة، دارت مجهود مسؤول ومجهود جريء ومجهود هام، باش تدير إصلاح جبائي أشنو خرج منو إلى حد الآن؟ بغاوا يوحداوا الضريبة على القيمة المضافة (Ia<sup>1</sup>)، باقي ما توحدتش، بل تم الرفع منها على المواد أو العديد من المواد الأساسية اللي كيستهلكها السواد الأعظم من المغاربة، وآخرها في هاذ المشروع ديال 2016 الزيادة في الضريبة بل التضريب لأنه ما كانتش مضرة قبل، الذرة والشعير، الذرة والشعير والنقل السككي، بل هاذو تزايدوا ولغاوا الحكومة يعني، لغات الضريبة التضامنية اللي كانوا كيأدبوا الأغنياء، اللي كيربحوا بزاف، الناس الي لابس عليهم، لغات لهم الضريبة، وباش عوضها؟ عوضها بتضريب الدراوش، الفقراء عاود ثاني، الحيط القصير بالنسبة لهاذ الحكومة، جراتها وشجاعتها ومسؤوليتها هي إثقال كاهل الفقراء بالمزيد من الضرائب.

أشنو هاذ الضريبة التضامنية؟ داروها على الدراوش الي عندو شي بقية ديال الأرض، الي عندو شي بقية ديال الأرض بينيا ليه ولأولاده باش يتدرك فيها، داروا لو الضريبة زادوا فيها، من 60 ل 150 ل 400 أرقام كثيرة، المهم كايته زيادة.

يعني أن مفهوم التضامن عند الحكومة هو التضامن بالنسبة لها هو الفقير يتضامن مع الفقير، يا معشر الفقراء تضامنوا في فقركم، هذا هو منطق الحكومة، وليس المنطق المعقول والمنطق الي فيه العدل والمنطق الي فيه الإنصاف الي كتنباوه احنا في حزب الأصالة والمعاصرة، هو أن التضامن ينبغي أن يكون عموديا، تضامن كينزل من فوق إلى تحت، من الأغنياء إلى الفقراء، باش الأغنياء كيجروا شوية الفقراء للفوق وهما كيهبطوا شوية، باش تكون عندنا قاعدة عريضة ديال الطبقة المتوسطة الي هي كتحمل الفكر العقلاني واللي كتحمل الفكر المتنور وهي اللي كتستهلك بزاف وهي الي كتشكل قاطرة التنمية، وهاذ الحكومة ما بغاتش، هاذ الحكومة بغت تزيد من قاعدة الفقراء، ليعم الجهل والفقير لتتمكن من التحكم في المغاربة، هذه هي الخلفيات الحقيقية للاختيارات السياسية لهاذ الحكومة.

تلكم كانت المؤشرات الدالة على صواب اختياراتنا وعلى نجاحنا، نجاحنا في المرور من مرحلة كنا فيها على وشك فقدان قرارنا السيادي المالي والاقتصادي إلى مرحلة أعدنا فيها، أعدنا فيها التوازنات الماكرو اقتصادية، تثبتت اختياراتنا وتوطيدها لتحقيق ما نصبو إليه من أهداف، وعلى رأسها تحقيق ظروف العيش الكريم، العيش الكريم، العيش الكريم للمواطن المغربي".

تلكم، السيد الوزير المحترم، مقتطفات من خطابكم أمام مجلسي البرلمان النهار اللي قدمتمو مشروع القانون المالي لسنة 2016.

أشنو غنقولو على هاذ الخطاب اللي سمعنا له؟ خطاب مطمئن، خطاب متفائل جدا، يوحي هاذ الخطاب بكونكم واثقون جدا من سياساتكم، بل هاذ الخطاب يحمل الكثير من الزهو بالنفس والانتشاء بالإنجازات التي حققتها الحكومة طيلة 4 سنوات.

تتكلمون، السيد الوزير، عن الإصلاحات الهامة والمسؤولة والجريئة، أشنوفو هاذ الإصلاحات، ومن بعد نشوفو واش هي هامة فعلا ومسؤولة فعلا وجريئة فعلا؟ باش غنبداو؟ حيث الحكومة فتحت واحد العدد ديال الإصلاحات في كل الاتجاهات، وغنشوفو من بعد راه حتى شي إصلاح ما كين، ولكن على كل حال غنبداو بالمقاصة، المقاصة.

أشنو داروا في المقاصة؟ أو آش دارت الحكومة في المقاصة؟ لغت الدعم ديال المحروقات، واش هذا إصلاح؟ يعني واش هذا غنسميوه إصلاحا مسؤولا وهاما وجريئا؟ غير فقط سدنا الروبيني على الدراوش؟ قد يكون جريئا فعلا، ولكن الجراة في هذه الحالة على الفقراء والطبقات المتوسطة وعلى تنافسية المقابلة الوطنية.

هاذي هي الجراة الي كايته في هاذ.. أنا ما كنسميش إصلاح، فهو تفكيك للمقاصة بدون إيجاد أي بديل، وغننذكر عليه، هذا ما يمكن ليناش نسيميوه إصلاح هذا إجراء تقشفي، هذا إجراء تقشفي بغت الحكومة تحبس الإنفاق في المجال الاجتماعي وتتشرف على الدراوش، ولكن ما الذي يخفيه هذا الإجراء بالضبط؟

هذا الإجراء يخفي، من حيث تدري أو لا تدري حكومتنا، ما يلي: توسعو قاعدة الفقراء مزيان، كثروا من الفقراء في البلاد، تفقروا الطبقة المتوسطة حتى هي تلحقوها بالفقراء، علاش؟ من أجل التحكم في رقاب العباد، التحكم في رقاب المغاربة، وهذا هو التحكم الحقيقي، وليس التحكم الي تذاكر عليه السيد رئيس الحكومة المحترم خلال الأسبوع الماضي فاش جا يشرح التحكم، قال لك شي ناس تيهضروا في التلفزيونات مع شي ناس آخرين و تيهضطوا بالتليفونات، مثل هذا الكلام، بل قال على أنه في انتخابات رئاسة مجلس المستشارين أو رئيس مجلس المستشارين كان هناك تحكم واتصالات بالهاتف وكذا.

بالله عليكم وعليكن، لأن الأمر يعني المستشارات والمستشارين، واش هناك من اتصل بكم بالهاتف ليضغط عليكم لتنتخبوا الأخ حكيم بن شماش

<sup>1</sup> Taxe sur la Valeur Ajoutée

الاستقرار، هناك من يزعم ويسعى إلى إيهام المغاربة أنه جلب الاستقرار، يعني الاستقرار ماكين في هاذ البلاد حتى جا هو، وأنا أقول الاستقرار عم الوطن والأمة منذ قرون، إلا في حالة الحرب ضد العدوان الأجنبي وضد الغزوات الاستعمارية، أما المغاربة لا يحتاجون لدروس من أي كان، المغاربة قدموا تضحيات في سنوات الرصاص، وتجنبوا الفتنة لأنهم يبنذون العنف، العنف مستورد أو البعض يريد استيراده، العنف دخيل على ثقافتنا، وبالتالي فالاستقرار المغاربة قادين بحضارتهم، بثقافتهم، بأصولهم يحصونه ويحميه، و"البيت رب يحميه"، وما محتاجينش لشي حد في هذا الباب.

زد على ذلك، الشروط اللي اجتمعت لدى الحكومة للقيام بالإصلاحات وعجزت وفشلت، ظرفية اقتصادية دولية وطنية مناسبة ( la conjoncture mondiale et nationale)، مشاريع هيكلية اللي كايئة في البلاد وتفتحت قبل هاذ الحكومة، قبل هاذ الحكومة، مشاريع هيكلية كبرى قبل هاذ الحكمة، وجات وعطلت هذه المشاريع الهيكلية الكبرى لأنه عجزت على إيجاد صيغة الالتئائية بينهم، هذه هي الشروط، هذه هي الحالة المغربية، ولكن مع الأسف، أن هذه الحكومة عجزت وفشلت لأنها - وأقولها بكل مسؤولية - لا تتوفر عن الإرادة السياسية للقيام بالإصلاح.

تحدثم، السيد الوزير المحترم، في خطابكم عن الإجراءات المالية الصائبة، الإجراءات المالية الصائبة.

الحد من الإنفاق في القطاعات الاجتماعية إجراء ماليًا صائبًا، بالنسبة للحكومة، أم إجراء تقشفي ينهك القدرة الشرائية للمواطنين؟ للمغاربة أن يجيبوا.

اللجوء إلى المزيد من الاستدانة إجراء ماليًا صائبًا، تسلف تسلف تسلف، واصلين دابا في التقدير والحساب اللي كيديروها واصلين 64% ولا 63% ولكن في الحقيقة، مجال مجال السيد الوزير، ولكن في الحقيقة راكم وصلتموا 80%، وهاذ السلف هو الذي أدى إلى تراكم العجزات في كل شيء.

تكلمتم، السيد الوزير، في معرض خطابكم المتفائل جدا والمطمئن جدا عن استعادة التوازنات المالية، وفي هذا الباب لن أجاريك في أرقامك الرتيبة والباردة جدا، والرتيبة والباردة، باردة، مثلجة، لا تنطق بالواقع. ولكن اسمحو لي (بمناسبة الحديث على الأرقام، السيد رئيس الحكومة قال لي الأسبوع الماضي راكم كنتكذب، فاش قلت لو على الميزانيات الموزعة حسب الوزارات وحسب المكونات ديال الحكومة.

أنا، السيد رئيس الحكومة، ما غنقولوش تكتكذب، حاشي ولله، ولكن غنقول لو لا تقول الحقيقة يا سيدي رئيس الحكومة المحترم، وهاذ الأرقام ما عطاوهومش ليا العفارت أو شي جهاز ما، هاذ الأرقام كابين هنا، ها القانون المالي ديال 2015، ها ديال 2011، وديرو المقارنة.

نبدا بالرئاسة ديال الحكومة، باش كتجمع هاذ الأرقام، كابين الفلوس

أنهض ما زال على هاذ الضريبة بزاف، ولكن غنقول في هاذ الشي ديال الضريبة، عجزت الحكومة في محاربة التملص الضريبي، عجزت الحكومة عن إدماج القطاعات غير المهيكلية، عجزت الحكومة عن توسيع الوعاء الضريبي، عجزت عن تحصيل "الباقى استخلاصه"، الرقم عندكم وقولوها للمغاربة، رقم كبير بزاف.

ليس هناك أي إصلاح، أشنو كل ما هنالك إجراءات متفرقة هنا وهناك، شوية من هنا، كل عام أش غادي يديرو تيجزأو ذاك الشي، وهاذ الإصلاح يفترق إلى الخيط الناظم اللي من المفروض يكون في أي إصلاح شمولي ومتكامل، وهاذ الشي أشنو كان النتيجة ديالو؟ النتيجة ديالو هو الإخلال بالاستقرار الضريبي، واشنا هو الإخلال بالاستقرار الضريبي؟ الإخلال بالاستقرار الضريبي هو المساس بالاستثمار، أشنو هو المساس بالاستثمار؟ هو ضياع فرص الشغل وضياع الثروة عن البلاد.

إصلاح أنظمة التقاعد اللي كنهض عليه الحكومة، إصلاحا هاما ومسؤولا وجريئا، لازلنا ننتظر 4 سنين هاذي، ولكن نجازف القول أنكم بكل مسؤولية وجرأة أنكم ستلجأون إلى الحلول السهلة، وغتقبلوا على ذاك الحيط القصير اللي هما الفقراء والدرأوش باش تنقروا عليه عاود ثاني، وفي هاذ الحالة شكون هما؟ هما المأجورون والمتقاعدون أنفسهم، وهاذ الشي اللي غتديروا، باقي ما درتوهش ولكن غتديروه.

إصلاح منظومة المحجم المدني، 4 سنوات من الحوار ما خلى وراه غير العجاج، لم يخلف وراءه إلا الغبار والزواج الأخلاقية والسياسية.

إصلاح منظومة التعليم، واش بغيتوا نقول شي حاجة في هاذ الشي ديال التعليم؟ لا أعتقد أن المغاربة مازال عندهم الخاطر باش يسمعوا شي كلام على إصلاح منظومة التعليم، ملوا، ضجروا، ضجروا من الاستماع إلى هاذ الكلام المردود، وبالتالي ما غنحضرش عليه.

إصلاح الإدارة، باح.

إصلاح منظومة العدالة، تراوح مكانها، الحوار، واحد العدد أسمو.. ولكن أشنو هي النتيجة؟ كل شي غضبان، كل شي غضبان في الجسم القضائي، هذه هي النتيجة، وهكذا دواليك.

غزويد؟ أعتقد الحيز الزمني لا يسمح، وبالتالي - كما قلت - الحكومة أطلقت الإصلاحات في جميع الاتجاهات دون أن تتمكن من إصلاح أي شيء، لأنها ببساطة لا تمتلك - وهاذي هي الحقيقة - لا تمتلك أية رؤية للإصلاح؟

الإصلاح يحتاج إلى رؤية، والإصلاح في الحالة المغربية ينبغي أن يكون شموليا، نهض على الحالة المغربية، علاش تنقول الحالة المغربية؟ لأن الحالة المغربية اجتمعت فيها كل الشروط للإصلاح، وهاذ الحكومة ما بغاتش تصح، دستور متقدم لا في فصل السلط والسلط اللي كتعطى للحكومة باش تدير وتكون عندها الشجاعة فعلا والجرأة فعلا للقيام بالإصلاح، استقرار سياسي واجتماعي.

بالاختلالات الهيكلية التي لم يتم الحسم معها بعد، وباقي كائنة هاذ الاختلالات ومستدامة.

لأن الإنجازات الكبرى، السيد الوزير المحترم، تُقاس بقدره لا تمتلكها الحكومة، هي القدرة على التحكم في الظرفية الاقتصادية وليس التسليم بهاته الظرفية والتعامل معها كأمر واقع، بل التحكم في الظرفية الاقتصادية. وفي هاذ الباب، لا بد ما نقولو الحقيقة للمغاربة، لأن ما اعتبرتموه إنجازا ما يغير حتى حاجة في الواقع ديال العجوزات السيد الوزير، العجز في الميزان التجاري مستدام، العجز في ميزان الأداءات مستدام، العجز في الميزانية مستدام، العجز في تمويل الاقتصاد الوطني مستدام، أزمة السيولة البنكية مستدامة.

الحصول: البلاد كلها عجوزات، وهاذ الحكومة كلها عجوزات، ولن تتمكن من تجاوز هذه العجوزات.

هذا في الماكرو اقتصادي، التوازنات التي تزهو الحكومة بنفسها بالحديث عن الإنجازات كما لو أنه دارت شي حاجة، ما دارت والو. أما العجوزات في القطاعات الاجتماعية اللي غنتذأرو عليها من بعد.

قلم، في معرض حديثكم وخطابكم، السيد الوزير، أنكم أوفيتم بالتزاماتكم وغندخلو دبا معكم في اللعبة ديال ما التزمتم به وما أنجزتم، وبالتالي إلى أي حد كايين هناك الوفاء من عدمه؟

الترتم ب 5.5% نسبة النمو مع نهاية الولاية، والآن بلا حشمة بلا حياء بالكاد تتوقعون 3%، ما تنزك ليكم الوجه، ما حار الوجه، حتى حاجة، نهار الأول قتلوا للمغاربة 5.5%، اليوم تعودون للقول 3%.

الترتم بتخفيض البطالة إلى 8% اليوم في 10.1%، التزمتم بخلق مليون منصب شغل وحتى الآن بالكاد وفرتم 200.000، واش في هاذ 7 أشهر ولا 8 أشهر اللي بقت غتوفروا 80%؟ قطعاً لا، ما كايينش هاذ الشي.

لنقارن الآن الحصيلة مع ما كان عليه الحال حين توليتم تدبير الشأن العام، النمو كان 5% غتبهطوها ل3%، البطالة كانت 8 غتطلعوها ل10، الاستثمار الوطني كان 36 غتبهطوه ل32، الادخار الوطني كان في 28 نزل ل24.7، نسبة التشغيل كانت 50 نزلت ل43.3، الأنشطة الهشة كانت 8.9 طلعت ل10.3، عطالة الشباب كانت 17.75 طلعت ل20.1، المؤشرات المزيانة هبطت، الخاوية طلعت، إذن مع هاته الحكومة الخايب كيطلع والزوين كينزل.

سنكتفي بهاته الأرقام حتى لا نُثقل مسامعكم ومسامع المغاربة. ستقولون مرة أخرى، ستقولون مرة أخرى أنكم أمضيتم كل وقتكم خلال 4 سنوات بكل مسؤولية وجراة في ضبط التوازنات الماكرو الاقتصادية، قلنا لكم لا يد لكم في هذا، بل ابتسم لكم الحظ، راكم محظوظين، ذاك الشي اللي قلنا، أما الظرفية فقد تحسنت كثيرا، ولم تستغلوا هاته الظرفية، فأين يكمن الخلل؟

ديال الميزانية العامة، كايين الفلوس ديال الحسابات الخصوصية، وكايين الفلوس ديال القطاعات المسيرة بطريقة مستقلة (SEGMA<sup>2</sup>).

الميزانية العامة مليار و260 مليون بلا ما تنقل عليكم بالأرقام، ولكن عودوا لهاته الأرقام وستجدون 33% ديال الزيادة، أنا قلت 40% لأنه هو المعدل، هو المعدل، العدل 46%، الميزانية العامة 4 مليار و450، الحسابات الخصوصية 560 مليون (SEGMA) 900 ألف، المجموع 5 مليار 46%؛ الاتصال مليار و642، 370 مليون في الحسابات الخصوصية، 21 مليون في (SEGMA)، 33%؛ التضامن والمرأة والأسرة 649 في الميزانية العامة، 3 مليار و800 مليون في الحساب الخصوصي، 66% ديال الزيادة، ديروا العمليات الحساسة 66، ديروا الحساب راه دابا هاذ الشي مسجل ورجعوا له رجعوا ليه، راه متوفر، راه عندكم، وغديروا الحساب.

على كل حال، ما تنقلش عليكم المجموع ديال هاذ الشي كلو المعدل هو 40%.

نعطيكم الميزانية ديال الصحة اللي كيقودها الحزب المحترم التقدم والاشتراكية، الميزانية العامة 13 مليار، الحساب الخصوصي مليار، (SEGMA) مليار و55 مليون، النسبة 20%.

نعطيكم الشبيبة والرياضة اللي كيقودها الحزب المحترم الحركة الشعبية، مليار و600، 800 مليون، 43 مليون، النسبة 9%.

نعطيكم - كنعطي غير نماذج - المغاربة المقيمين بالخارج بقيادة الحزب المحترم التجمع الوطني للأحرار، الميزانية العامة 437 مليون، المجموع 437 مليون، 9% بالمقارنة. هاته هي الحقيقة).

#### السيد الوزير،

ميزانية تقشفية لأن هذا هو اللي بغيت نقول لك هو السيد رئيس الحكومة لم يقل الحقيقة في هاته الأرقام، إما ما عارفهاش إما خباوها عليه، إما كنصرف واحنا ما سايقين الخبر فين كنصرف لأن التقشف كايين، وبالتالي البرلمان في إطار المراقبة.. ما تقنطش، السيد الوزير المحترم، وسع قشابتك، السيد الوزير المحترم.

صحيح، صحيح قد انخفض عجز الميزان التجاري وعجز ميزان الأداءات وتحسنت المؤشرات الماكرو اقتصادية، هل هذا بفضل، السيد الوزير المحترم، الإصلاحات الهامة والمسؤولة والجريئة؟ قطعاً لا.

هذا بفضل - ويعرفوها المغاربة - انخفاض أسعار البترول إلى حد قياسي، موسم فلاحي جيد، بل مواسم فلاحية جيدة، انخفاض أسعار جل المواد الأساسية في السوق الدولية وهبات دول الخليج، ولله الحمد، ياربي يستمر هاذ الشي، أما باش نعلو عليكم راه عولنا على الخلا، إلى سلمنا يكون ما حصل واعتبرناه إنجازا فهو إنجاز صغير يخفي في الحقيقة واقع مليء

<sup>2</sup> Services de l'Etat Gérés de Manière Autonome

ليس هناك من مؤشر لحد الآن، إذن باركة من تغليب الرأي العام ونقولو راه احنا كنعنو السيارات، راه ما كنعنوش السيارات، كتركبو، لا، في الخطابات ديالكم، السيد الوزير، نقولون بالصناعات السيارات بالمغرب، هذا ماشي صحيح، ماشي معقول، نقولو الحقيقة للمغاربة.

طيب، والآن قد سقطت ورقة التوت عن عورة الحكومة، وانكشفت شعاراتها الجوفاء وانتهت الأساطير التي ما فتئت تروج لها، انتهت أسطورة بداية التاريخ مع نوفمبر 2011، انتهت أسطورة الخطاب الأخلاقي، انتهت أسطورة المظلومية والمظلومية هي "اهبل تعيش"، سياسة ديال "اهبل تعيش"، وتعيش في السياسة هي تكسب الأصوات، نجيو نمارسو الهبيل لكسب الأصوات، انتهت هاته الأسطورة، أسطورة الدولة العميقة، فين كايته هاذ الدولة العميقة؟

السيد الوزير أجنبي بأنه كايته، وبغيتو يجابو المغاربة ويقول لهم فين هي الدولة العميقة وإلى عارفها يقولها ليهم، يقولها ليهم باش أسمو... غدا خرج بالتصريح ولا اليوم وقولها ليهم، إذن أما نحن فسنمكث في الأرض والزبد سيذهب جفاء.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا السيد الرئيس، السيد الرئيس، شكرا شكرا.

الآن أستسمحكم ستواصل الجلسة تحت رئاسة السيد رئيس المجلس شخصيا.

#### المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

شكرا الأستاذ الأنصاري.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

أعتذر عن عدم تمكيني من متابعة وقائع هذه الجلسة من بدايتها، ونستأنف بإعطاء الكلمة لفريق العدالة والتنمية.  
السيد الرئيس تفضل.

#### المستشار السيد نبيل شبيخي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية في إطار مناقشة قانون المالية لسنة 2016 أمام هذا المجلس الموقر.

ومن الجدير بالذكر أن مشروع قانون المالية الذي نحن بصددده يعتبر آخر مشروع في عهد هذه الحكومة، وهو حلقة أخرى لتنفيذ ما تبقى من البرنامج الحكومي.

الخلل يكمن في 5 عوامل، في تقديرنا:

الحكومة لا تمتلك رؤية شمولية للإصلاح، عندها رؤية تجزيئية مشتتة، القطاعات اللي دخلت فيها باش تصلحها، خلايتها جزر مقطوعة عن بعضها البعض، ليست هناك أية رؤية لالتقائية كل المشاريع الإصلاحية، علاش؟ جاية العوامل الأخرى باش غتفسر هاذ العوامل الأولى.

ثانيا، الحكومة تفتقد إلى الزعامة السياسية، (leadership) إلى الزعامة السياسية القادرة على تنسيق برامجها، وضمان انسجامها، وتضامنها. هاتما شفتوا الثلاث اللي فات اللي وقع ما بين السيد رئيس الحكومة والسيد وزير التربية الوطنية.

احنا ماشي شغلنا، بيناتهم ذاك الشي، ولكن، احنا مغاربة، تيبقى فينا الحال، حرام، لأن كل شي كيتفرج، الرأي العام الوطني والدولي، يعني الأجناس كلها ككتبع، جوج ديال الوزراء يبغيوا يعني ذيك الشوهة، حشومة، لأنه هادي بلادنا، قلبنا على بلادنا، ما يمكنش قبلو بهاذ الشي، عندكم شي حاجة في المطبخ الداخلي، فكوا ذاك الشي بيناتكم، تدازوا، تغاوتوا، تصارعوا، اختلفوا، ولكن، من بعد، القاوا الحل، وخرجوا عندنا احنا بالحل.

إذن، فالقيادة السياسية والزعامة السياسية، باش تنسق البرامج الحكومية، وتنسق الأعمال والأوراش ديال الحكومة ضرورية، مفتقدة هذه الزعامة في هاذ الحكومة.

الحكومة أنانية ومغرورة، فتحت جبهات الصراع مع الجميع، ولم تحترم في ذلك لا الدستور ولا التوجهات الملكية السامية، ولا ذكاء المغاربة. أقول هذا، لأنها تعمدت، تعمدت عدم الالتزام بالمقاربة التشاركية مع باقي الفاعلين، والبحث عن التوافقات الإيجابية، ما كايش هاذ الشي نهائيا.

العامل الرابع، الحكومة أتمدت الحماسة الشعبية والتعبئة العامة لينخرط الجميع في الإصلاح، كان هناك في واحد الوقت، هادي 4 سنين ولا 5 سنين، كان واحد الحماس، واحد الناس كينتظرو شي حاجة، الناس، يعني محفزين، باغين يشاركوا، ولكن، طفاوا من بعد باش طفاوا؟ لأنه الحكومة الحالية، إن قامت بمجهود مسؤول وهام، فقامت بهذا المجهود المضني في تسفيه المؤسسات وتبخيسها أمام الرأي العام.

خامسا، هاذ الحكومة تفتقد إلى أدنى حس إبداعي اللي كيتطلبو أي إصلاح هيكلية كبير. مثلا، نعطيكم مثال، شي مرات كيوقع تغليب الرأي العام. دابا، باش كنهضو على أن المغرب عندو الصناعة ديال السيارات، واش هاذ السيارات سميتها بنعزوز ولا سميتها بوسعيد؟ ياك سميتها (Renault)، سميتها (Peugeot)، هاذو أساء فرنسية، جايبين ذاك الشي كمنوطبو نديرو المونطاج في المغرب، وكنعادو نصدروه على برا، كترجعوه لهم، واحد 15% عندنا في القيمة المضافة، 15%، كيقولوا على أنه لا، راه حكا غنخلقو أنشطة اقتصادية وغنشجعو المقاولات الصغرى والمتوسطة باش تدمج في هاذ النسيج الصناعي ديال السيارات، نقول أنه

البلدان التي استهدفتها في الآونة الأخيرة.

كما نستحضر مخاطر الإرهاب وتداعياته على الاستقرار الإقليمي والدولي، وتأثيره السلبي على صورة الإسلام والمسلمين في العالم، وعلى حرياتهم وحقوقهم وقضاياهم الأساسية والتمكين لصورة نمطية عن الإسلام والمسلمين يكون ضحيتها الاعتدال وفتح الوساطة والتعاون بين المجتمعات، والتعاون فيما بين مكونات المجتمع الواحد على الإصلاح وبناء الديمقراطية ودولة الحق والقانون، والتمكين للاستبداد والأنظمة التي قمعت شعوبها في المنطقة والتدخل الخارجي تحت شعار محاربة الإرهاب.

ولذلك، فإن الحرب على الإرهاب تمر عبر مقارنة شمولية لا مفر فيها من عودة المسار الديمقراطي للمنطقة، بالإضافة إلى نشر قيم الإسلام الصحيحة وتعريف العالم بقيم التعايش والتعارف والرحمة التي يزرعها ديننا الحنيف.

كما يأتي مشروع القانون المالي هذا، في سياق مطبوع بتواصل الحصار الظالم المفروض من قبل الكيان الصهيوني على قطاع غزة وعمليات التقتيل المستمرة في الأراضي المحتلة بالموازاة مع مصادرة الأراضي والممتلكات الفلسطينية وتوسيع المستوطنات وانتهاك حرمة المسجد الأقصى وتهويد المعالم الدينية للقدس الشريف.

ونعبر بالمناسبة، عن دعمنا الكامل للانتفاضة الفلسطينية الثالثة وللمقاومة الفلسطينية الباسلة ولصمود الشعب الفلسطيني المتمسك بأرضه وحقوقه.

ويأتي مشروع قانون المالية كذلك، في مرحلة تزايدت فيها التحديات أمام ملف وحدتنا الترابية حيث تزايدت مناورات الخصوم ومعاكسة الجهود التي يبذلها المغرب لحل هذا المشكل المفتعل في إطار المفاوضات حول المقترح المغرب القاضي بمنح الحكم الذاتي لأقاليمنا الجنوبية، هو ما يستدعي اعتماد مقارنة جديدة مرتكزة على الحضور اليومي لبلدنا في المنظمات الدولية، عبر دبلوماسية رسمية وبرلمانية وشعبية قائمة على الرصد والإستباقي وعدم الاكتفاء بردود الأفعال على ما يحكيه أعداء بلدنا ضد وحدتنا الترابية.

وفي هذا الإطار، نوه بالمشاريع التنموية الكبرى التي تمت برمجتها أو التي تم إطلاقها بمناسبة الزيارة الملكية الأخيرة لأقاليمنا الجنوبية بمناسبة الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء، وكذا بالحملوة الواضحة للخطاب الملكي بنفس المناسبة والذي يؤرخ في تقديرنا لمرحلة جديدة في تعاظم المغرب مع ملف وحدته الترابية قائمة على التأكيد العملي على التطور المؤسساتي الذي يعرفه بلدنا، وعلى تمكين ساكنة المنطقة من تدبير شؤونها بنفسها في إطار الوحدة الوطنية.

وهي مناسبة نغتنمها لاستحضار المعاناة الرهيبة لإخواننا المحتجزين في مخيمات تندوف والظروف الصعبة التي يعيشون فيها، ناهيك عن تحويل المساعدات الإنسانية الدولية الموجهة إليهم.

وفي هذا السياق، نجد مطالبتنا للمنظم الدولي لتحمل مسؤولياته كاملة في هذا المجال، مع حمل الجزائر على السحاح بعملية إحصاء هؤلاء

كما أنه مشروع يأتي في ظل الشروع في مسلسل الإصلاح التدريجي للمالية العمومية وتزليل مقتضيات القانون التنظيمي للمالية، بالإضافة إلى كونه يأتي أيضا في إطار مواصلة الحكومة لعملها الإصلاحي الهام بعد تجاوزها لمحاولات الإرباك الذي ما فتئت تتعرض له وبالرغم من التشويش الإعلامي الذي واجهته هذه التجربة منذ أيامها الأولى.

وهو ما يجعل منه مشروعاً في تقديرنا لتكريس المكتسبات ومواصلة المنجزات.

إن مناقشتنا لمشروع القانون المالي ينبغي أن تستحضر السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وطنيا وإقليميا ودوليا.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يأتي مشروع قانون المالية لهذه السنة في سياق إقليمي مضطرب تعرف فيه عدد من دول المنطقة أوضاعا سياسية تتسم بعدم الاستقرار السياسي، ذلك أن الدول التي عاشت ما عرف بالربيع العربي تعيش أوضاعا صعبة بعد إنتكاسة محاولات التغيير الديمقراطي، وأضحى تعاني مخاضا معقدا من أجل تجاوز المرحلة الانتقالية.

إن المستفيد الأول من ألا إستقرار واستمرار النزاعات المسلحة في المنطقة، هي شركات إعادة الإعمار وشبكات تهريب النفط وتجار الأسلحة، في ظل تواطؤ بعض القوى الدولية، عبر تحالف موضوعي مع تيارات مقاومة الإصلاح بدول المنطقة وجيوب عهد الاستبداد من أجل الانقلاب على مسار الإصلاح الذي تاقى إليه الشعوب وانتفضت لأجله.

وعلى عكس ما تعرفه البلدان المشار إليها، يجدر بنا أن نقف وننوه بالدرس الديمقراطي التونسي الذي يعتبر اليوم فعلا نموذجا في التجديد الفكري والاعتدال السياسي في العالم العربي.

إن هذا السياق التراجعي في المنطقة العربية، لا يعني بأن حركة التغيير التي انطلقت في العالم العربي قد انطفأت لأن حركة التاريخ لا يمكن أن تسير إلا في اتجاه قيم الحرية والكرامة والديموقراطية.

وفي هذا السياق المضطرب، نجح المغرب بفضل الله في ظل قيادته المتبصرة في مواصلته بناء خياره الديمقراطي والتأكيد على أنه خيار لا رجعة فيه وأن المغرب ملتزم بمواصلة ترسيخه مع رفض السقوط في أي نوع من أنواع الإرتداد والنكوص.

ويأتي مشروع قانون المالية هذه السنة، في سياق مطبوع بعدد من الأفعال الإرهابية التي عرفتها عدد من البلدان سواء ببلدان أو مصر أو تركيا أو فرنسا أو مالي أو بدولة تونس مؤخرا.

ونؤكد بالمناسبة على مواقفنا الثابتة التي ما فتئت نعبر عنها من الإرهاب باعتباره عملا مرفوضا شرعا وعقلا، لا يمت إلى الإسلام ورحمته بصلة، ولا يجوز تسويغته بأي مسوغ ديني أو سياسي، ونعلن تضامننا مع ضحاياه ومع

حق عدد من المستشارين من البلاغ الذي أصدرته اللجنة الحكومية لتتبع الانتخابات، شملت 26 شخصا، من بينهم 14 مرشحا أعلن الفوز عن 10 منهم بمقاعد في مجلس المستشارين.

ونؤكد بالمناسبة على واجب احترام شروط المحاكمة العادلة واحترام قرينة البراءة التي تُعتبر هي الأصل، وقد جاءت معطيات نتائج التحقيق القضائي التي أعلن عنها مؤخرا لتؤكد براءة بعضهم ومن بينهم أخوينا عضوي فريق العدالة والتنمية المستشاران يوسف بنجلون وحמיד زاتني، وهو ما يؤكد أن صحيفة العدالة والتنمية، ستبقى بحول الله ناصعة البياض مهما حاول البعض أن يشوش عليها.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بعيدا عن الخطابات التبخيسية، التي تاهت بين العدمية وابتسام الحظ، وانطلاقا من نظرة موضوعية، جاء مشروع قانون المالية لسنة 2016 في تقديرنا كي يكرس الحصيلة الحكومية المشرفة ويواصل تنزيل أورش إجراءات البرنامج الحكومي، لقد كانت الحصيلة التشريعية في هذه المرحلة، حصيلة إيجابية ومشرفة بالمقارنة مع الحصيلة التشريعية في ولايات سابقة، حيث تم إعداد مجمل القوانين التنظيمية، جلها من طرف الحكومة، وسيبقى عليها إعداد ما تبقى من هذه القوانين إلزاما بالأحكام الدستورية التي تدعوها إلى عرض مشاريع القوانين التنظيمية على البرلمان في أفق متم الولاية التشريعية.

ويبقى علينا في هذه المؤسسة، أن نعمل على تسريع وتجويد المنتج التشريعي كي نكون في الموعد على مستوى الأجال الدستورية لإصدارها. كما ننتظر إعادة إحالة عدد من القوانين المهمة من قبيل المجلس الأعلى للشباب، وقانون المجلس الأعلى للجالية، وقانون المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وقانون الصحافة والنشر والمجلس الأعلى للأسرة والطفولة والمجلس الأعلى للغات.

أما على مستوى الأورش الكبرى للإصلاح، فقد جاء مشروع قانون المالية كي يُثمن ويُتم عددا من الأورش الإصلاحية الكبرى ويطلق عددا آخر منها، فعلى مستوى إصلاح القضاء، شهد هذا الورش تقدما واضحا سواء من خلال إعداد ميثاق إصلاح المنظومة القضائية أو من خلال إخراج مشاريع قوانين تنظيمية مهيكلية من أجل تفعيل المجلس الأعلى للسلطة القضائية، وتكريس مبدأ إستقلالية القضاء وتخليق منظومة العدالة وتعزيز الحماية القضائية للحقوق والحريات وهو ما تحقق من خلال إقرار مجلس النواب للقانون التنظيمي للسلطة القضائية، والقانون التنظيمي للقضاة اللذين تمت المصادقة عليهما وستنداول بشأنها قريبا إن شاء الله بمجلس المستشارين.

وعلى مستوى ورش الجهوية المتقدمة، أصدرت الحكومة القوانين

المحتجزين باعتبارهم لاجئين فوق الأراضي الجزائرية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد شكلت الانتخابات الجماعية ل 4 شتنبر، محطة مهمة كرسست استثنائية النموذج المغربي، المؤسس على ثنائية الإصلاح في ظل الاستقرار، وأكدت بما لا يقبل الشك بأن المغرب قرر قرارا لا رجعة فيه أن يواصل مسار البناء الديمقراطي ويتحمل تبعاته باعتباره تمرينا جماعيا يتطلب إرادة سياسية، ليس فقط من قبل الدولة، بل أيضا من قبل كل الفاعلين السياسيين، إرادة تصر على المضي في مسار تصاعدي لا يخضع لكل عوامل الشد والجذب إلى الوراء أو المحاولات التي تسعى لتقييد تطورات المجتمع المغربي نحو تعميق المسار الديمقراطي وتوطيد الحريات الفردية والجماعية وتحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وتقليص الفوارق بين الفئات والجهات.

وفي هذا الصدد، نتمن نجاح بلادنا في هذا الاستحقاق الذي مكن من رسم مسار انتخابي جديد ينسم بالنزاهة والاهتمام المتزايد بالعملية السياسية وارتفاع حرارة النقاش السياسي بين الفرقاء بشكل عكس الرهانات السياسية الوطنية لهذه المحطة الانتخابية المحلية.

لقد أدرك المواطنون من خلال هذه الاستحقاقات، قيمة صوتهم واستعماله بطريقة فعالة، حيث برز في المشهد الانتخابي التصويت للمصادقية والبرامج الطموحة والمشاريع المؤسسة على الترشيح والموضوعية والخطابات المتوازنة التي تُبقي الأمل وتأخذ بعين الاعتبار إكراهات الواقع. وما يدل على تزايد أهمية هذا الإدراك من الناحية السياسية الأهمية التي أولاهها المواطنون لمتابعة عملية التحالفات واستنكار واستهجان التحالفات التي تمت في الاتجاه المعاكس لإرادة الناخبين.

مما أدى إلى تبوء المسؤولية لمرشحين ووجوه تم إخراجها في مرحلة لتتسلل في مراحل لاحقة من خلال ثغرات في النظام الانتخابي وجب العمل على سدها بطريقة نهائية، حتى لا تغذي اليأس في نفوس المواطنين وندفعهم للشعور بعدم الجدوى للذهاب إلى مراكز الاقتراع.

وهو ما يقتضي في نظرنا، إصلاح القوانين الانتخابية لمحاصرة مثل هذه الظواهر المسببة للعمليات الانتخابية، وهنا وجب أن نسجل للحكومة نجاحها في تدير هذه الاستحقاقات، إن على مستوى الإشراف السياسي من قبل رئيس الحكومة لأول مرة أو من جهة تدير التنظيم من قبل اللجنة المركزية للانتخابات ممثلة في وزارة الداخلية ووزارة العدل.

وإننا إذ نتمن حرص الحكومة على تحصين العملية الانتخابية من كل مظاهر الفساد الانتخابي، وحرص الإرادة الحرة للناخبين من كافة المؤثرات، خاصة منها المالية واتخاذ كل الإجراءات التي تضمن نزاهة وشفافية العملية الانتخابية، فإننا نعبّر عن تحفظنا الشديد على عملية التثوير التي تمت في

واستطاعت الحكومة بفضل هذه السياسات الشجاعة، أن تحقق عددا من النتائج الإيجابية التي تنطق بها عدد من الأرقام والمؤشرات.

نذكر من ضمن هذه المؤشرات:

- تراجع عجز الميزانية إلى 4.3% في سنة 2015 بعد أن كان في حدود 7.7% سنة 2012؛

- تحقيق معدل نمو يبلغ 5% سنة 2015، أسهم فيه دون شك المستوى القياسي بالنسبة للمحصول الزراعي الذي بلغ حوالي 115 مليون قنطار، وتراجع الفائرة الطاقية، ولكن أيضا أسهمت فيه سلسلة من الإصلاحات والتدابير الحكومية الجريئة، من قبيل إصلاح صندوق المقاصة واعتماد نظام المقايضة وترشيد نفقات التسيير وتحسين مناخ الأعمال وخلق أجواء مستقبطة للاستثمار الأجنبي.

- تراجع عجز الأداءات إلى 2.8% بعد أن كان قبل حوالي 4 سنوات في حدود 9%؛

- تراجع العجز التجاري بحوالي 20.4% عن السنة الماضية؛

- ارتفاع تحويلات المغاربة المقيمين في الخارج بحوالي 5.2%؛

- إرتفاع موارد الاستثمارات الأجنبية بحوالي 22.8%، وغيرها من الأرقام الأخرى التي لا يتسع المجال لسردها كاملة.

كما نسجل لهذه الحكومة دعمها للمقاولة الوطنية وتعزيز قدراتها عبر إصلاح نظام الصفقات العمومية، وتطبيق نظام الأفضلية الوطنية وتخصيص نسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة، وأداء ديون المئات من المقاولات ومراجعة النظام الضريبي الخاص بها وتحفيز دورها في محاربة البطالة وتوفير فرص الشغل.

أما على مستوى الحقوق والحريات، فنسجل بإيجابية سعي الحكومة إلى تعزيز منظومة حقوق الإنسان، كما نثمن الجهود المبذولة للنهوض بحرية الصحافة والتقدم الإيجابي الحاصل، وإن كنا لن نرضى إلا بإنهاء حالات اعتقال الصحافيين بمناسبة قيامهم بعملهم الصحفي، وإنهاء محاكمتهم على أساس قوانين لا علاقة لها بقوانين الصحافة.

ومن جهة أخرى، نسجل بإيجابية تطور الممارسة الاتفاقية المغربية، بحيث أصبح المغرب إلى جانب الدول التي صادقت على الاتفاقيات التسع الأساسية في مجال حقوق الإنسان، مع تسجيل انتظام عرض تقاريره الدورية على مجلس حقوق الإنسان وعلى لجان المعاهدات خلال السنوات الأربعة الأخيرة وتجاوز التأخر الذي كان قبل ذلك.

وبخصوص المسألة اللغوية، فإننا نثمن اعتماد الحكومة لمقاربة شمولية ومندمجة، إلا أننا نطالب بتسريع وثيرة الإنجاز لاسيما بالنسبة لحماية اللغة العربية والنهوض بها، وتفعيل أكاديمية محمد السادس للغة العربية، والتعجيل بإقرار القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية.

كما نرفض بشدة كل المحاولات الهجينة الرامية إلى المس بالتدريس باللغة العربية في بعض مواد العملية بالثانوي، ونشيد بردود الفعل الأكاديمية

المتعلقة بتنظيم وانتخابات الجماعات الترابية، وتم تنظيم الانتخابات الجماعية والجهوية، والتمتت الحكومة بالأجندة الزمنية التي أعلنت عنها من أجل ذلك في الوقت التي شككت فيه مكونات سياسية من المعارضة في قدرة الحكومة على ذلك.

كما عملت على ضمان نزاهتها ووفرت الشروط لنجاحها وانخراط المواطنين فيها، علما أن موضوع الجهوية لا يرتبط فقط بالانتخابات الجهوية، بل أيضا بإرساء هيئات جهوية متقدمة باختصاصات وإمكانيات جديدة، وكذلك من خلال تطوير وترسيخ نظام اللامركز الإداري بمختلف القطاعات والمرافق الحكومية بما يسهم في التقليل من مظاهر البيروقراطية والبطء الإداري.

وأما على مستوى الوظيفة العمومية، فقد تم تكريس منطوق جديد يقطع مع الزبونية من خلال ما كان يعرف ب"التوظيف المباشر" واعتماد نهج جديد يجعل الولوج إلى الوظيفة العمومية قائما على أساس الشفافية والمساواة والكفاءة وتكافؤ الفرص، وخلال هذه الأربع سنوات، تم إحداث 90 ألف منصب مالي دون احتساب 26 ألف التي جاء بها مشروع قانون المالية الحالي، باعتماد منظومة المباريات ونشر لوائح المترشحين ولوائح الناجحين.

وعلى مستوى ورش مكافحة الفساد، نشيد بالمجهود المبذول على مستوى منظومة الصفقات العمومية وارتفاع عدد إحالات ملفات المجلس الأعلى للحسابات على القضاء، وإصدار القانون المنظم للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها وغيرها من الإجراءات الأخرى.

وهو ورش ينبغي أن يتواصل من خلال إستراتيجية متكاملة وتدابير إستباقية وقانونية ومسطرية وزجرية، ونعتبر ألا مناص للحكومة من مواصلة تنفيذ الإصلاحات ذات الأولوية وتحملها لمسؤوليتها السياسية التضامنية فيها وإعطاء الأولوية للمصالح الوطنية الكبرى.

وفي هذا الإطار، ندعو الحكومة إلى التسريع بورش إصلاح أنظمة التقاعد الذي حضي بما يكفي من التشاور ولم يعد يسمح بأي تأخير.

لقد جاءت هذه الحكومة التي انقضت 4 سنوات من ولايتها في ظل أوضاع إقتصادية واجتماعية صعبة سنة 2012 وقد باشرت محامها، نقولها ونكررها، بجرأة وشجاعة، وشرعت في فتح أوراش إصلاحية كبرى لم تكن حكومات سابقة تجرأ على مجرد الإقترب منها، وكان من بينها في المجال الاقتصادي، تحرير مالية الدولة من عدد من السياسات التي كانت تأخذ بخناقها وترهنها لتقلبات أسعار سوق النفط الدولية ولا تسمح بهوامش معقولة لتمويل الاستثمار العمومي ودعم عدد من المشاريع الاجتماعية.

وبالمناسبة، فإن إصلاح صندوق المقاصة، عمل على حجب الإستفادة على من لا يستحقها من الأثرياء ومن الحيتان الكبيرة التي يعرفها المغاربة جيدا والذي في حقبة الأمر لم تكن تستفيد منه الفئات الفقيرة إلا بالزر اليسير.



والذي يحاول أن يوهنا البعض أن مترجميه قد تابوا وعادوا إلى رشدهم والذي يبدو أنهم أصبحوا يستنجدون بالصراع الطبقي؛  
- الإطلاق الفعلي لورش الجهوية المتقدمة؛

- الشروع في تنزيل مقتضيات القانون التنظيمي للمالية، خاصة وأن هذا المشروع سيكون هو القانون المالي الأول الذي سيعمل على الشروع في تنزيهه؛

- مواصلة الإصلاحات الاقتصادية الكبرى والسعي إلى تحسين أداء الاقتصاد الوطني، وتمكينه من تعزيز مناعته ضد التقلبات الظرفية وذلك من خلال مواصلة مراجعة النموذج التنموي الوطني.

وعلى سبيل الختم، فإننا نعتبر أن مشروع قانون المالية لسنة 2016 هو قانون ترسيخ المكتسبات ومواصلة المنجزات بامتياز وذلك عبر الاستمرار في تنزيل أورش وإجراءات البرنامج الحكومي في سنته الأخيرة ضمن الأولويات التي حددها.

ونؤكد أن بعض الخطابات البئسة والعدمية والتبخيسية للأداء الحكومي، لن تعمل سوى على رفع من أسهم الحكومة والأغلبية المشكلة لها لدى المواطن، وما محطة 4 شتبر عنا بعيدة.  
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن للسيد الرئيس، فريق الحركي، تفضل السيد الرئيس.

**المستشار السيد مبارك السباعي:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

الحضور الكريم،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي لإبداء وجهة نظرنا في مشروع القانون المالي للسنة المقبلة، مستحضرين في البداية الطبيعة الخاصة لهذا المشروع، الذي يعد الأخير في الولاية الحكومية الحالية، والأول في ولاية مجلسنا الموقر بصيغته الدستورية الجديدة، إن على مستوى التركيبة أو الاختصاصات، وهو ما يضيف نوعا من الخصوصية على هذا المشروع المعروض على أظنارنا، والمفروض فيه أن يتوج التزامات البرنامج الحكومي، على اعتبار أن الميزانية العامة هي المحك الحقيقي لقياس السياسات العمومية المتبلورة عن هذا البرنامج، الذي يعتبر تعاقدا بين الحكومة والمؤسسة التشريعية.

تعاقدا، نعتبر في الفريق الحركي وبكل واقعية، أن الحكومة أوفت به إلى حد كبير، ولاست مختلف أهدافه المرسومة، وإن بدرجات متفاوتة طبعا

والشعبية ضد هذا التوجه الذي يتنافى مع الدستور ومع مقتضيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين ومع الرؤية الاستراتيجية للإصلاح التي اعتمدها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.

وعلى مستوى الاجتماعي، فقد كانت الحصيلة الحكومية إيجابية في عمومها من خلال تطبيق عدد من الإجراءات الاجتماعية التي تفاعل معها المجتمع باعتبارها مقدمة لتصحيح إختلالات العدالة الاجتماعية كتنزيل نظام المساعدة الطبية، وصندوق التكافل العائلي، وإطلاق دعم الأرامل في وضع هشاشة وإحداث صندوق التعويض عن فقدان الشغل، والرفع من الحد الأدنى للأجور والمعاشات، وتخفيض أثمان الأدوية وغيرها من الإجراءات الأخرى.

كما نتمنى ما جاء به مشروع قانون المالية في إطار استدامة الاعتمادات المرسودة لصندوق التأسك الاجتماعي والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وصندوق التأهيل الاجتماعي وتفعيل صندوق التنمية بالوسط القروي والمناطق الجبلية.

وإن كنا نسجل في بعض الحالات البطء الحاصل في تنفيذ بعض المشاريع وتدني نسب الإنجاز التي ينبغي تداركها مع الحرص على تكامل تدخلات القطاعات والمؤسسات المعنية.

**السيد الرئيس،**

**السادة الوزراء،**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

إننا معترفون بالإنجازات الهامة التي حققتها هذه الحكومة، وهي إنجازات يؤشر عليها المنحى التصاعدي في ترجمة التزامات البرنامج الحكومي، رغم كل الإكراهات والصعوبات وهي الإنجازات التي تشهد عليها عدد من المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية، وتصنيفات عدد من الجهات الدولية المختصة، كما يشهد عليها استمرار تدفق الاستثمارات والأداء الإيجابي المضطرب لعدد من مكونات الاقتصاد الوطني، خاصة في مجال الصناعة وفي عدد من المجالات الاجتماعية التي توفرت شروط أفضل لتحسين مؤشراتنا. إننا خلال هذه السنة، مطالبون جميعا بالإسهام في تحسين المكتسبات التي حققتها بلادنا على كافة المستويات الدستورية والسياسية والمؤسسية والاقتصادية والاجتماعية، مع ما يقتضيه ذلك من رفع وثيرة إنجاز الأورش والإصلاحات في مختلف المجالات والمستويات، والتأكيد على بعض المجالات الحيوية وذات الأولوية، ومن بينها:

- إستكمال إحالة وإصدار مشاريع القوانين التنظيمية وإحالتها وفق الآجال المحددة دستوريا؛

- إستكمال إحداث المؤسسات الدستورية؛

- العمل على ربح المغرب لرهان الإعداد الجيد وتنظيم استحقاقات تشريعية تستجيب لتطلعات المجتمع المغربي، مع الحرص على أن تشكل هذه الاستحقاقات محطة حاسمة للقطع مع الفساد والتحكم ببلادنا

وفي هذا السياق، نجد إدانتنا للممارسات الإرهابية التي تعرضت لها عدة دول، في استهداف همجي للحق في الحياة ولقيم الإنسانية القائمة على العيش المشترك والتسامح، مجددين اعتزازنا بالنموذج المغربي الآمن والمستقر بفضل حكمة إمارة المؤمنين التي تشكل صمام الأمن الروحي لكافة المواطنين وبيقظة كل المكونات والأجهزة الأمنية، موجهين بهذه المناسبة تحية تقدير وإكبار إلى القوات المسلحة الملكية ورجال الدرك الملكي، الأمن الوطني، القوات المساعدة والوقاية المدنية، على مجهوداتهم الجبارة لصيانة أمن الوطن والمواطنين وحماية ممتلكاتهم، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصر الله وأيده.

لهذا المشروع الذي ناقشه اليوم ميزة أخرى، وهو كونه يتزامن مع احتفالات الشعب المغربي بذكرى المسيرة الخضراء، والتي تميزت هذه السنة بالزيارة الميمونة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، لمدينة العيون العزيرة، والمتوجة بخطاب تاريخي لجلالته وضع النقط على الحروف بخصوص النزاع المفتعل حول مغربية أقاليمنا الجنوبية الراضخة بالبيعة والتاريخ والطبيعة وبالشرعية والإجماع الوطني الخالد، ووجه رسالة واضحة إلى خصوم وحدتنا الترابية، ورسم معالم النموذج التنموي لهذا الجزء الغالي من المملكة.

وبهذه المناسبة، نؤكد أن مقترح الحكم الذاتي في إطار الجهوية المتقدمة ووحدة الوطن وترابه هو سقف الحلول الممكنة لوضع حد لهذا النزاع المفتعل، بغية الالتفات إلى بناء الوحدة المغاربية المنشودة في زمن التكتلات الإقليمية والعالمية، ولحكام الجزائر نقول: "اتقوا الله في شعبيكم وفي أمواله التي هو في أمس الحاجة إليها، بدل سعيكم، فاشلين، إلى دعم كيان وهي أضحى مستنقعا للإرهاب والتخريب وملاذا ومنبعا للمتطرفين وصناع الموت في منطقة الصحراء والساحل".

**السيد الرئيس،**

أهمية هذا المشروع تتجلى أيضا في كونه يأتي بعد ختام مسلسل انتخابي طويل، توج باستكمال البناء المؤسساتي للجماعات الترابية وفي صدارتها الجهات ومجلس المستشارين بطبيعته وتركيبته الجديدة، وأيضا في مستهل سنة انتخابية جديدة، ستتوج بانتخاب أعضاء مجلس النواب وتشكيل الحكومة، وهي ظرفية تستلزم منا جميعا جعل الرهان الانتخابي بعيدا عن الرهان التنموي الذي يظل أولوية الأولويات.

**السيد الرئيس،**

تطلعنا كذلك كبير إلى أن نلمس تغيرا بنويا ووظيفيا في مشروع الميزانية العامة، خاصة وأنه يصدر في أعقاب اعتماد القانون التنظيمي للمالية في صيغته الجديدة، والمفروض العمل به تدريجيا في مستهل السنة المالية المقبلة، وهو ما يؤسس لبناء قانون مالي يقعد لميزانية النتائج، ويوطن المشاريع بمنطق جموي، ويشارك أوسع للمؤسسة التشريعية في رسم وتقييم ومراقبة الأهداف الكبرى للمالية العمومية، مما يوفر لنا كبرلمان تبسيط

جاء الطوارئ والاكراهات، ولكن برؤية مؤسسة للإصلاح في ضوء الاستمرارية المتجددة.

تلکم الاستمرارية التي رسخت النموذج المتميز لبلد عظيم من حجم المغرب الذي يعرف من أين أتى وإلى أين يسير؟ بتلاحم بين الملك والشعب، وبمسلسل ديمقراطي متراكم منذ عقود، متوج بعهد دستوري جديد، قعد لمغرب الحقوق والحريات والفصل المتوازن للسلط، وأسس لمغرب الجهات في إطار وحدة الوطن والتراب، مغرب الأمن المتناغم مع الكرامة والقيم الكونية المؤطرة بثواب ومقدسات البلاد.

**السيد الرئيس،**

مقاربتنا لمضامين وتوجهات هذا المشروع، كفريق حركي، تستمد مرجعيتها كذلك من فكر وقيم الحركة الشعبية، التي وجدت نفسها منذ ميلادها كأول حزب في فجر الاستقلال في قلب معارك بلد نعتز أن نكون من طينه وترابه، فكر حركي ناضل على مدى ستين سنة من أجل مغرب المؤسسات برؤية استباقية، مؤمنة غاية الإيمان أن الصراع السياسي لا يمكن أن يتم إلا تحت سقف المؤسسات وليس خارجها.

وأملنا اليوم أن تلتحق الأقلية الباقية بمغرب المؤسسات، وداخلها فليتنافس المتنافسون.

قراءتنا لهذا المشروع تتطلق كذلك، السيد الرئيس، من مدرسة حركية بنت أفكار كبرى صارت اليوم خيارات دستورية لوطننا العزيز، أفلم تنادي الحركة منذ ميلادها بتعددية اللغة والسياسية والثقافة، وبضرورة إنصاف الأمازيغية في إطار مغرب الوحدة في التنوع؟

ألم تدافع، ولا تنزال، عن المناصفة المجالية وتنمية الوسط القروي؟ أليست هي السبابة في طرح خيار الجهوية في زمن تغولت فيه المركزية الخزبية؟

ألم تجعل من الكرامة والعدالة الاجتماعية والأصالة المعفمة بالحدائق عناوين أساسية لبرنامجها منذ عقود؟

ألم تنتصر، ولا تنزال، لقيم الوسطية والاعتدال ومناهضة لكل أشكال التطرف أيا كانت مصادره أو فلسفته؟

**السيد الرئيس،**

إننا حين نذكر بهذه المرجعيات، فهدفنا هو تذكير من لازال يحتاج إلى ذلك أن المغرب بعرضه وشعبه، وبقواه الحية وبجبهته الداخلية المتراصة والمتماسكة أكبر من مواقف تحددها المواقع.

إن التميز المغربي هو نتاج لنظال وطني صادق ولمسار من الإصلاحات المتلاحقة جعلت بلادنا اليوم وغدا، كما الأمس، خارج خريطة شعوب، استبدلت لغة الحوار والمصالحة بزناد البنادق ورائحة البارود، وبدلت المؤسسات بمغارات الإرهاب والتطرف، وجعلت من بريق ربيعها الخداع حمامات دم مقيت، آملين بصدق أن تختار هذه الشعوب قيم الوحدة والتعايش بين مكوناتها سبيلا لعبور محنها المؤلمة.

إلى بلورة وأجرأة مخطط خاص بالتعليم القروي، بهدف الرفع من جودة العرض المدرسي وتوفير البنيات الموازية لتشجيع التمدد، وهو مخطط نتطلع إلى أن نتخبط فيه مختلف القطاعات المعنية، وكذا الجماعات الترابية لإيجاد حلول لبنيات الإيواء والنقل المدرسي وتأهيل المدارس، وذلك في إطار نقل الاختصاصات إلى الجهات مرفوقة بالاعتمادات اللازمة.

وبنفس المنظور، نتطلع، السيد الرئيس، إلى بلورة ميثاق وطني للصحة، يقدم حلول لإشكالية الموارد البشرية وضمان جودة الخدمات الصحية، وتوفير بنيات الاستشفاء برهان مستشفى جامعي في عاصمة كل جهة من جهات المملكة، إلى جانب مراجعة نظام (RAMED<sup>3</sup>) وتصحيح الاختلالات والتعقيدات التي تحول دون بلوغ أهدافه النبيلة، حيث لم يعد مقبولاً أن نرى مشاهد نساء يلدن في أبواب المستشفيات وفي الأزقة، وينقلن على الدواب للبحث عن مركز صحي، إن وجد.

السيد الرئيس،

وغير بعيد عن هذا السياق، وبغض النظر عن الجدل الذي رافق صندوق تنمية المناطق القروية والجبليّة، حول صفة الأمر بالصرف، والذي هو شأن حكومي، فإن الأهم في اعتقادنا لا يكمن في من يقع على الاعتمادات، بل يكمن في ضمان الأثر التنموي لهذه الاعتمادات الهامة على وضعية ومحيط ساكنة البوادي والجلال، حتى تتمكن بلادنا من الخروج من مجتمعين بوثيرتين مختلفتين، ونعتقد جازمين أن نقل القرار إلى مستعمليه في هذا الشأن هو الخيار الأمثل، من خلال انخراط الجهات والولايات والعمالات في تفعيل هذا البرنامج الهام، والذي نتطلع أن تعمل الحكومة في المستقبل القريب، ومقاربة تشاركية، على بسط معالم هذا البرنامج، وفق مشاريع وأوراش موزعة حسب الجهات المعنية، وبأجندة محددة للإنجاز، متطلعين في هذا الصدد إلى أن تقدم الحكومة وكل الجهات المتدخلة على وضع برنامج استباقي لدعم ساكنة المناطق الجبلية والقروية التي تواجه موجات البرد والصقيع من خلال توفير المؤونة ووسائل التدفئة، في إطار قيم التضامن والتكافل الاجتماعي وقيم المواطنة الحقة.

السيد الرئيس،

لا يمكن إلا أن نتمن عزم الحكومة مواصلة تفعيل المحركات الأساسية للاقتصاد الوطني، والمتمثلة في الاستثمار في البنيات التحتية والأشغال العمومية والمهن العالمية ودعم المخططات القطاعية الاستراتيجية، التي نعتقد اليوم أن تقييمها وتقومها أصبح ضروريا بعد نضج التجربة.

ومن جانب آخر ولأن المقاولات هي الرافعة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإذ نسجل تركيز المشروع في أهدافه على دعمها بإجراءات اجتماعية، فإننا في الفريق الحركي نعتقد أن الجهود المبذولة لإنعاش عالم المقاولات بمختلف أصنافها، خاصة المتوسطة والصغرى، يظل

مقروئية الميزانية وسهولة رصد الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرمجة الاعتمادات، وفق مؤشرات النجاح وطبقاً لأجندة واضحة ومحددة للإنجاز وقياس المؤشرات على أرض الواقع، مما سيمكن من الخروج من الجدل التقليدي للموازنة العامة بطابعها المحاسبي.

النموذج محكوم بالنسبية وصعوبة حسم أثارها ومدى صديقتها وقابليتها للتحقيق، وتلك معادلة صعبة لا يمكن حلها ما لم نؤسس لنموذج تنموي ينتج الثروة ولا يكتفي فقط بتوزيعها.

السيد الرئيس،

بناء على ما سبق، وبعيدا عن الجدل الذي يرافق عادة الفرضيات المحددة في مشروع الميزانية العامة المتعلقة بنسبة النمو والعجز والتضخم ومعدل الصرف وسعر البترول ومتوسط سعر البوتان، والتي لا فائدة من إعادة تكرارها في هذا المقام، فإن الأهم - في اعتقادنا كفريق حركي - هو أن قياس مدى مصداقية هذه التوقعات يظل رهينا بمدى انعكاسها على الحياة اليومية للمواطنين، وبأثرها الاقتصادي والاجتماعي الملموس ومدى قدرتها على خلق دينامية اقتصادية تنعش المقاولات الوطنية، وتحد من الفوارق الجالية والاجتماعية، وكذا قدرتها على توسيع قاعدة التشغيل، والحد تدريجياً من نسب الفقر والهشاشة الاجتماعية.

والأکید أن سقف المشروع لا يفتح هذا الأفق، ولكن الأکید أيضا أنه بدشن الطريق إليه، فالمغاربة اليوم يعترضون.. فقط الثقة في أن فرص التنمية هي في الطريق إلى قراهم ومداشرهم، ومفتاح ذلك، السيد الرئيس، هو الحكامة الجيدة وسياسة القرب والتقدير الأمثل والمنصف لفرص هذه التنمية المنشودة.

فالنجاح والنجاح لا يرتبطان بحجم الثروة، ولكن يكمنان في التدبير المعقلن للقليل بمراعاة الخصائص والأولويات الجالية والاجتماعية، على ضوء الرهان الأكبر وهو خلق التوازن الجهوي والجالي والاجتماعي.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

وفي مجال السياسة الاجتماعية، لا يمكننا في الفريق الحركي إلا أن نسجل تفاعلنا الإيجابي مع الإجراءات الحكومية المتخذة في مجال تعزيز التكافل والتماسك الاجتماعيين، من خلال خلق صناديق باعتمادات محممة، موجهة للفئات المعوزة والأرامل والمطلقات، مع ضرورة اتخاذ إجراءات لفائدة ذوي الإحتياجات الخاصة، متطلعين إلى أن تربط الحكومة توزيع هذه الاعتمادات بدراسة دقيقة حول الفئات المستحقة وتحديد خريطة واضحة المعالم للفقر، ضمانا لمبادئ الشفافية والإنصاف والاستحقاق.

وفي هذا السياق، عفوا، وإذ نتمن الجهود القطاعية المبذولة، والبرامج المسطرة في مجال التربية والتكوين، رغم حجم الإكراهات والتحديات المطروحة على القطاع، فإننا نسجل دعمنا لتوجه الوزارة الوصية الهادف

<sup>3</sup> Régime d'Assistance Médicale

إن تقوية الاقتصاد الوطني وخلق فرص الشغل المنتجة يجب في نظرنا أن يمر عبر رفع كل الحواجز التي تعرقل الاستثمار والمقاول في آن واحد، فتأهيل الاقتصاد الوطني لا بد أن يرتكز بالأساس على تأهيل المقاول الصغرى والمتوسطة، التي تمثل الآن حوالي 95% من نسيج اقتصادنا الوطني، ونأمل أن تعمل الحكومة على تهيئة وتفعيل مقتضيات الميثاق الخاص بهذا النوع من المقاولات، وأن توجه الاستثمار على الخصوص إلى قطاعات ومجالات تتناسب مع حاجيات وخصوصيات المناطق والجهات، خاصة بالعالم القروي.

كذلك لا بد أن تتبنى سياسية واضحة، تساهم في توفير وتجهيز أراضي المناطق الصناعية بأسعار تحفيزية.

**السيد الرئيس،**

من زاوية أخرى، لا يمكننا في الحركة الشعبية إلا أن نتفاعل إيجاباً مع تأطير مضامين المشروع بالمرجعيات والثوابت الدستورية للمملكة، مستحضرين في هذا الصدد الخطاب الملكي السامي في افتتاح السنة التشريعية الجارية، والذي أكد فيه جلالته على اعتماد التوافق الإيجابي لاستكمال ترسانة القوانين التنظيمية المنصوص عليها في الدستور، وفي صدارتها التعجيل بإخراج مشروع القانون التنظيمي لترسيم الأمازيغية، بما يكرس المكتسبات ووفق مبادئ التعميم والإجبارية واللغة المعيارية الموحدة في مجال التعليم واعتماد المناصفة في مجال السياسة الإعلامية، وأجرأة الأمازيغية في مجال القضاء، ومختلف مناحي الحياة الإدارية والعامية، ومنحها المكانة اللائقة بها في مجال السياسة الثقافية ومجالات التخطيط.

كما ننتظر من الحكومة العمل على اعتماد المقاربة التشاركية في بلورة النص المنظم للمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، لأن في ذلك حكمة الوحدة في التنوع ووحدة الثقافة، وإن اختلفت تعابيرها.

كما نتطلع أن يكون هذا المجلس إطاراً يضم كل المؤسسات اللغوية والثقافية حسب منطوق الدستور، وليس بوصلة تؤطر شتات هذه المؤسسات.

أما بخصوص المحور المتعلق بالإصلاح المؤسساتي والإداري وتطوير الحكامة، فإننا إذ نثمن مضامين هذا المحور، مسجلين تطلعا إلى إيلاء المكانة اللائقة للبرلمان بمجلسيه، على اعتبار أن المؤسسة التشريعية هي شريك استراتيجي للسلطة التنفيذية في مجال تنزيل مقتضيات الدستور وصياغة البرامج التنموية في مختلف المجالات، مستحضرين المكانة الدستورية للبرلمان، والتي عززها الدستور، إن على مستوى الرقابة أو التشريع أو في المجال الدبلوماسي وتخطيط التنمية الجهوية والوطنية، مع الدعوة إلى دعم إستراتيجية عمل مجلس المستشارين في صيغته الدستورية الجديدة، باعتباره صوتاً للجهات ومنبرا للحساسيات المهنية والقطاعية المنتجة وإطاراً لجيل جديد من الدبلوماسية الموازية.

وفي هذا الإطار، فإننا نؤكد مرة أخرى على ضرورة تمتع البرلمان

محدوداً.

فضلا على الثقل الضريبي المفروض عليها ومحدودية الاعتمادات المخصصة للاستثمار العمومي وتعقد المساطر والقوانين المؤطرة للصفقات العمومية وصعوبة الولوج إلى التمويل، فإن الوضعية تزداد صعوبة في ظل تراكم المتأخرات المستحقة للمقاولات والتماطل في استرجاع مبالغ الضريبة على القيمة المضافة، ناهيك عن عدم تنفيذ الأحكام النهائية الصادرة لفائدة المقاولات وكذا الأشخاص ضد الدولة.

وفي نفس السياق، لا بد أن نعيد الإشارة مرة أخرى إلى ما يمثله الاقتطاع من المنبع تحت باب الإشعار لغير الخائز من تأثير سلبي على المقاولات والأشخاص الطبيعيين والدورة الاقتصادية.

كما نؤكد في هذا المجال على أن دعم المقاولات يقتضي ضرورة العمل على تقليص آجال الأداء في الصفقات العمومية، وإعمال مبدأ الفائدة على المتأخرات المستحقة على الدولة عملاً بمبدأ "المعاملة بالمثل" والعمل على توسيع نسبة الأفضلية للمقاولات الوطنية، خاصة المتوسطة والصغرى منها.

كما نود في هذا المحور الاستفسار عن النسبة المحققة في مجال إدماج القطاع غير المهيكل الذي جعلت منه الميزانيات السابقة أحد أهدافها الرئيسية.

**السيد الرئيس،**

من جهة أخرى، ولأن الفلاحة تشكل دعامة الاقتصاد الوطني، وإذ نسجل تفاعلنا الإيجابي مع السياسة الفلاحية المنتهجة، خاصة مع مخطط المغرب الأخضر، فإننا نؤكد على ضرورة حل الإشكاليات المرتبطة بالتسويق، مع المراهنة على جعل الفلاح في قلب الانشغال وفي عمق السياسة الفلاحية المسطرة.

وبنفس الانشغال، وإذ نسجل دعمنا للبرامج الخاصة بالتنمية الصناعية، فإننا نأمل أن يرتكز التوجه على الاستثمار في الصناعة الثقيلة والمنتجة، بذل الاكتفاء فقط بتشجيع الاستثمار في صناعة الخدمات.

كما نود أن نثير في هذا السياق مدى انخراط المؤسسات العمومية في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن إستراتيجية الحكومة لتطوير حكومتها ومفعولها التنموي، أسوة بالمجهود الحكومي الملموس في ملف الحسابات الخصوصية، وعزم الحكومة الموصول على إضفاء مزيد من الشفافية على أملاك الدولة.

كما نود أيضا إثارة الانتباه إلى ضرورة تقييم وإعادة النظر في برامج التنمية البشرية، التي هي فلسفة تنمية تستهدف الإنسان كصانع وهدف للتنمية في نفس الوقت، وليست مجرد مشاريع تبرمج دون مراعاة الخصوصيات المحلية ومتطلبات الساكنة المعنية، خاصة في ظل غياب تنسيق مع البرامج القطاعية المتداخلة في نفس المجال.

**السيد الرئيس،**

والنزاهة، أكدت من جديد على أن بلادنا، ولله الحمد، تسير بخطى حثيثة نحو تكريس النهج الديمقراطي، وتأكيد انخراطها في مسار الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي يراها جلاله الملك، حفظه الله، والتي جعلت من بلادنا بلدا متميزا يفرض علينا جميعا حماية نموذجنا المغربي والحفاظ عليه.

**السيد الرئيس،**

لقد تزامنت إحالة هذا المشروع على البرلمان، وبلادنا تحتفل بالذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء المظفرة، التي خلدها الشعب المغربي قاطبة في جو روحاني التحم فيه الشعب مع ملكه، بفعل الزيارة التاريخية التي قام بها جلالتنا إلى مدينة العيون، والتي توجت بالتوقيع على عدد كبير من المشاريع الضخمة، التي وصلت مبالغها المرصدة إلى 77 مليار درهم، هذه المشاريع ستغفر بالتأكيد معالم أقاليمنا الجنوبية، حيث نعتبرها زيارة أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها تاريخية تؤرخ لمسيرة جديدة تذهب في اتجاه بناء العزة والكرامة لأبناء الصحراء.

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، ومن موقعنا كحزب سياسي راكم تجربة رائدة وتقدم مؤسسه السيد أحمد عصمان المسيرة الخضراء المظفرة، نشدد على ضرورة تعبئة كافة الجهود لتقوية الجبهة الداخلية للوطن وتسخير كافة إمكانياتنا لفضح ادعاءات والأعياب خصوم وحدتنا الترابية ومن يدور في فلهم من أبنائنا الصحراويين المغر بهم، وكذا الدفاع في مقابل ذلك على مقترح الحكم الذاتي، متبينين في ذلك مقارنة استباقية ومنوهين بالمناسبة بعمل قواتنا المسلحة الملكية الباسلة ورجال الأمن الوطني والدرك الملكي والقوات المساعدة ورجال الوقاية المدنية ومسئولي الإدارة الترابية، الذين يضحون بالغالي والتفيس في سبيل الدفاع عن حوزة الوطن وأمنه واستقراره، وذلك في محيط إقليمي ودولي جد مضطرب يعاني من تداعيات الإرهاب العالمي الأعمى، الذي تقوده قوى ظلامية بعيدة كل البعد عن تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف المبني على السلام والتسامح والاعتدال.

**السيد الرئيس،**

إن بلادنا، حفظها الله، ليست بمعزل عن هذا الخطر، الذي ضرب جل بلدان العالم، باعتباره تحد خطير يجب مواجهته، ليست فقط بالمقاربة الأمنية الصرفة، بل كذلك بتعبئة شعبنا كاملا في الداخل والخارج لمواجهته ورصده وفق نظرة استباقية.

وبالمناسبة، نوه بعمل مختلف أجهزتنا الأمنية التي أرست دعائم حكامه أمنية أصبحت مثالا لقوى أمنية كبرى، والتي فككت، مشكورة، أكثر من 140 خلية إرهابية داخل الوطن، مبرزين أن الإرهاب الأعمى لا وطن له وأن العالم بأسره أصبح مطالبا بمحاربة الأسباب والدوافع المؤدية إلى التطرف.

وعلى جميعا أن نتعبأ لتطوير ديمقراطيتنا الصاعدة وتدعيم مسار الحريات والحقوق ومواجهة كل مظاهر الهشاشة الاجتماعية، كما علينا جميعا

باستقلاله المالي والإداري كمنطلق أساسي لفصل السلط، إذ لم يعد مقبولا أن يظل البرلمان في العهد الدستوري الجديد يرفع ميزانيته إلى السلطة التنفيذية للحسم فيها، وهو الحارس الأمين على مراقبتها وتشريع ميزانيته.

**السيد الرئيس،**

**السادة الوزراء،**

**إخواني المستشارين،**

كثيرة هي الانشغالات المرتبطة بهذا المشروع بجوانبه المالية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولكن سنكتفي بهذا القدر، على أن تفصل في السياسات القطاعية في الجلسة العامة المخصصة لها.

وقفنا الله جميعا لما فيه خير الوطن والمواطنين تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:**

**شكرا السيد الرئيس.**

آخر مداخلة في برنامج هذه الجلسة هي لفريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد الرئيس.

**المستشار السيد محمد البكوري:**

**بسم الله الرحمن الرحيم.**

**السيد الرئيس المحترم،**

**السادة الوزراء المحترمون،**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

أدخل اليوم باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشروع قانون المالية 2016 في هذه الجلسة العامة، وبالمناسبة أتقدم بأحر التهاني إليكم، السيد الرئيس، على الثقة التي وضعت فيكم من طرف السيدات والسادة المستشارين المحترمين، أعضاء مجلسنا الموقر، في تمرين ديمقراطي مشهود وسليم يعزز مسارنا الديمقراطي الماضون فيه بكل ثقة، مهنئين كذلك السيدات والسادة المستشارين المحترمين على ثقة الناخبين والناخبات، مشددين بالمناسبة على ضرورة تعبئتنا جميعا وبكافة مكوناتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية للارتقاء بعملنا التشريعي والرقابي لما يعزز مكانة مؤسستنا الدستورية ويخدم المصلحة العليا للوطن.

**السيد الرئيس المحترم،**

لا بد من التذكير بالسياسات الكبرى التي تم على أساسها تحضير وتنزيل هذا المشروع، والذي جاء في سنة انتخابية، هذه الانتخابات نوه بها الجميع وبالجو الإيجابي الذي مرت فيه، حيث أجمعت كافة الأحزاب السياسة الوطنية على أنها مرت في ظروف جيدة، اتسمت بالمصادقية

فيها الإصلاح الجبائي، إصلاح أنظمة التقاعد، استكمال بناء المؤسسات الدستورية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

3.5% هي نسبة العجز المقترحة على المشروع هي مناسبة لكي نهني، باسم التجمع الوطني للأحرار، الحكومة على هذا الإنجاز التاريخي لأن الكل يعلم مستويات العجز الذي وصله إبان تسلم هذه الحكومة مهامها، حيث كان في حدود 7.2% سنة 2012، حيث استعادت بذلك بلادنا قرارها السيادي على ماليها العمومية وليس لدينا أي مركب نقص عندما نهني الحكومة على هذا الإنجاز، لأن تراجع العجز لم يكن فقط، كما يدعي البعض، راجعا إلى انخفاض الفاتورة النفطية فحسب، بل إن استعادة التوازنات الماكرو اقتصادية جاءت كذلك بفضل الإصلاحات الجريئة والإجراءات المالية الصائبة التي تبنتها الحكومة منذ ثلاثة سنوات.

سعر البترول الخام 61 دولار، سعر يبقى معقولا ومقبولا ومرشحا للانخفاض كما أنه مرشح للارتفاع، وذلك بفعل الوضع الإقليمي والدولي الملتب، خصوصا في منطقة الشرق الأوسط.

وبالرجوع إلى موضوع تقلبات أسعار البترول، نجد أن اعتماد نظام المقايسة وفر لبلادنا إمكانيات مهمة، وجمت إلى استهداف الفئات الاجتماعية الهشة، عبر دعم "صندوق التماسك الاجتماعي" وتعزيز البنيات التحتية الصحية على الخصوص، وتوجت بتحرير أسعار المحروقات.

السيد الرئيس المحترم،

نسبة النمو 3%، أكد أنه معدل واقعي ومقبول يؤكد بالملوس صدقية هذه الميزانية وشفافيتها، التي لا يسعنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار إلا أن ننوه بها ونثمنها، إنها نسبة، وإن كانت غير مشجعة، إلا أنها لها ما يبررها.

فكل اقتصاديات دول العالم اليوم تتفاعل مع تقلبات الظرفية السياسية والاقتصادية والمالية المبتغاة، هي التي تتأقلم مع الظروف، فنحدد هذه النسبة باعتماد معدل سنة فلاحية متوسطة تبقى - في نظرنا - توقعات معقولة على اعتبار أن الأمطار هي هبة من الله، عز وجل، ولا يتحكم فيها إلا هو، طالبين الله عز وجل أن تكون سنة فلاحية ممتازة، إن شاء الله تعالى.

وهي مناسبة لكي ننوه فيها بعمل السيد وزير الفلاحة والصيد البحري، من خلال مشروع "مخطط المغرب الأخضر" الذي ارتقى بمستوى فلاحتنا وتغيرت معه بنية القيمة المضافة الفلاحية وساهم في الرفع من الأمن الغذائي الوطني، حيث تمكنت بلادنا، ولله الحمد، من تغطية نسبة 70% من حاجياتنا الوطنية من الحبوب و 100% من اللحوم والفواكه وجلب أكثر من 42.3 مليار درهم من الاستثمارات الخارجية.

أن نتعباً وراء جلاله الملك الساهر على استقرارنا وأمننا الروحي لمواجتهتها، منوها بالمناسبة بتعليقات جلالته الموجهة في الموضوع إلى مؤسسة المجلس العلمي الأعلى الذي طالبه بإعطائنا اجتهادات تحرم مثل هاته العمليات وتجسد مفهوم الدين الإسلامي الحقيقي للعالم والذي يبقى بريئا من هذا النشار.

السيد الرئيس المحترم،

على مستوى السياسة الخارجية لبلدنا، لا بد أن ننوه بالمجهودات الجبارة التي تقوم بها دبلوماسية بلدتنا الوطنية، تحت إشراف جلاله الملك، وعلى النظرة الاستباقية وبعد النظر الذي تميزت به في السنوات الأخيرة، وعلى تنوع أبعادها، تجاوزت معه النظرة التقليدية للتعامل، مبرزين اليوم أن الإمكانيات المرصدة لها لا تكفي للقيام بكل ما يلزم، ومشددين على ضرورة الاعتناء بالدبلوماسية الموازية في بعدها الثقافي والاقتصادي.

ولا يسعنا إلا أن نحني جمود وزارة الخارجية والتعاون للارتقاء بدبلوماسية بلدتنا ودعم الدور الاستراتيجي الذي أصبحت تلعبه بلادنا على الساحة الدولية وخصوصا الإفريقية منها، تماشيا مع توجهات جلاله الملك، الذي زار العديد من بلدان القارة في مناسبات متعددة ليدعم محور جنوب - جنوب في إطار علاقة راجح - راجح.

لا تفوتني الفرصة لكي أطالب من هذا المنبر وزارة الشؤون الخارجية والتعاون لكي تولي اهتماما كبيرا وجديا للدبلوماسية العامة وتطويرها، مع العمل على تجييش كل قوى الدولة من برلمان وأحزاب ونسيج جمعي ونخب مثقفة لتقديم كل مساهماتها على الترويج لصوره بلادنا والإصلاحات الكبرى التي تباشرها.

السيد الرئيس المحترم،

كان هذا جزء من السياق السياسي العام الذي تم فيه إعداد وتقديم مشروع قانون المالية 2016، منوهين بالمناسبة بعمل السيدات والسادة المستشارين المحترمين، الذين اشتغلوا بشكل ماراطوني لكي يخرج هذا القانون في آجاله الدستورية، حيث تمكنوا من فرض العديد من التعديلات عليه، منوهين كذلك بانفتاح الحكومة على مختلف المقترحات التي تقدمت بها مختلف الفرق والمجموعات البرلمانية التي استغلت هذه المناسبة للوقوف على مختلف السياسات الحكومية، حيث عملت على تقييم مدى نجاعتها خلال السنة المالية.

فبالرجوع إلى مناقشة الشق الاقتصادي والمالي للمشروع، لا بد أن نعتمد على المنهجية التالية وفتنصر في مناقشتنا على:

أولا، مناقشة الفرضيات التي جاء بها المشروع؛

ثانيا، الاستثمار العمومي وعلاقته بالتنشغيل؛

ثالثا، البعد الاجتماعي للمشروع والحفاظة على القدرة الشرائية للمواطن؛

رابعا، ورش الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، بما

والذي يهدف إلى الحد من تفاقم العجز التجاري، حيث تمكنت بلادنا، ولله الحمد، بفضل هذه الإجراءات الناجعة والفعالة من تحسين أداء الميزان التجاري، حيث سجلت لأول مرة منذ عدة سنوات ارتفاع نسبة تغطية الصادرات للواردات، حيث بلغت 81.6% مع متم شهر شتنبر من سنة 2015، عوض 71.6% خلال سنة 2014، حيث تقلص عجز الميزان التجاري والخدمات من 98.8 مليار درهم إلى 54.3 مليار درهم، حيث ساهم هذا الإنجاز في نمو الاقتصاد الوطني وأدى إلى تطوير إيجابي جدا للاحتياجات الخارجية، التي وصلت لأول مرة منذ 5 سنوات إلى تغطية أكثر من 6.5 أشهر ونصف.

وعلى مستوى قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، فإننا نثمن عاليا التظاهرات الوطنية التي نظمتها الوزارة، وعلى رأسها المناظرة الوطنية الأولى حول الاقتصاد الاجتماعي، وكذا التظاهرات الوطنية التي عملت الوزارة على إشراك كافة المهنيين والجمعيات في مواكبة أورشال الوزارة ومخططاتها الإستراتيجية، من خلال تنزيل ترسانة قانونية مهمة، حركت المياه الراكدة في الوزارة، ذلك أن حصيلة البناء المؤسساتي والتنظيمي لهياكل هذه الوزارة تعد إيجابية جدا.

**السيد الرئيس المحترم،**

إننا نثمن أيضا الجهود الجبارة التي تقوم بها الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة والنتائج التي تم تحقيقها في ظرف قياسي من خلال:

- تدبير شؤون الجالية عبر تثمين التراكبات الإيجابية وتدعيم التنسيق بين مختلف المعنيين واقتراح مختلف التدابير الكفيلة بتحسين الأداء العمومي لفائدة هذه الفئة من المواطنين والمواطنات، اعتمادا على رؤية واضحة، متكاملة، تستمد توجهها من الدستور والخطب الملكية السامية؛

- كذلك، تدبير شؤون المهاجرين الأجانب ببلادنا، تنفيذًا للتعليمات الملكية السامية في بعد إنساني رائع، حيث سجلنا وبكل ارتياح تسوية وضعية الآلاف من هؤلاء الأجانب المنحدرين من بلدان جنوب الصحراء، مثنين سياسة الهجرة التي تبنتها الحكومة والتي تبقى سياسة منسجمة، شاملة ومسؤولة.

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نعتز بهذه الإنجازات وبالقيم المضافة التي أضفها الفريق الحكومي لحزب التجمع الوطني للأحرار لهذه التجربة، مفتخرين في نسختها الثانية.

**السيد الرئيس،**

**السادة الوزراء المحترمون،**

إن الاستثمار العمومي هو رافعة الاقتصاد الوطني ومحرك الدورة الاقتصادية الوطنية، فقراءتنا للأرقام المتضمنة في هذا المشروع نجده

**السيد الرئيس المحترم،**

الأدهى من ذلك، وجدنا في فريق التجمع الوطني للأحرار أن الاقتصاد الوطني بدأ يتحرر من القطاع الفلاحي رغم أهميته، حيث لاحظنا أن حصة القطاع الفلاحي من الناتج الداخلي الخام تقلصت من حوالي 15.4% في المتوسط خلال الفترة ما بين 1990 - 1999 إلى نحو 12.7% في الفترة الممتدة ما بين 2000 - 2014، الشيء الذي يفسر انتعاش القطاعات الأخرى غير الفلاحية، وعلى رأسها القطاع الصناعي، حيث يرجع الفضل في ذلك إلى مختلف الاستراتيجيات القطاعية التي تم تبنيها منذ سنة 2007، إلى سنة 2014 تاريخ الإعلان عن مخطط التسريع الصناعي، الذي أعلن عنه وزير التجارة والصناعة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، والتي أحدث تحولا بنويوا على مستوى الاقتصاد الوطني، دون الحديث عن قطاع الخدمات الذي عرف بدوره نقلة نوعية.

إن، هذه المعطيات مجتمعة، والتي نهى الحكومة عليها، تبين لنا وبالملموس أن بلادنا متوجهة نحو تغيير هيكلية نموذجها التنموي عبر تشجيع العرض ودعم الطلب الداخلي، ضاحدين بذلك مزاعم كل من يقول أن هذا النموذج التنموي استنفذ كل إمكانياته وطاقاته.

**السيد الرئيس المحترم،**

لا بد أن نرحب وبعبالة في هذه المناسبة السنوية على منجزات بعض القطاعات الحكومية، التي اجتهد فيها وزراؤنا، مشيدا بالمناسبة بعمل الحكومة المتكامل في هذا الإطار، حيث يسجل فريق التجمع الوطني للأحرار بارتياح كبير الجهود المبذولة من طرف وزارة الصناعة والاستثمار والاقتصاد الرقمي والتجارة الخارجية، لا بد أن ننوه بالدينامية التي زرعه الوزراء في هذه القطاعات، حيث استطاعت هذه القطاعات التي كانت تعاني في الفترة السابقة، من إنجاح تسريع مسلسل التصنيع الذي خلق حوالي 500.000 منصب شغل، وساهم بنسبة 23% من الناتج الداخلي الخام، وآمالنا كبيرة في الاتفاقيات التي تم توقيعها تحت رعاية جلالة الملك، والتي وصلت إلى 33 اتفاقية في تفعيل المخطط وتسريع التنمية الصناعية، والتي اعتمدت على تنزيل 10 إجراءات رئيسية، أبرزها:

- مواكبة القطاع لتحسين تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة؛
- تعبئة 1000 هكتار من العقار العمومي لإنجاز المشاريع؛
- تعزيز التوجه الإفريقي.

معتبرين داخل فريق التجمع الوطني للأحرار أن التركيز على التصنيع في المستقبل هو الآلية المضمونة لخلق الثروة التي تبقى في نظرنا السبيل الوحيد للتقليص من البطالة وخلق توازن بين قطاع الصادرات والواردات.

**السيد الرئيس المحترم،**

في هذا الإطار، واصلت وزارة التجارة الخارجية، مشكورة، تنفيذ المخطط الوطني لتنمية المبادلات التجارية، الذي كان من إبداع هذه الوزارة،

كما أن فريق التجمع الوطني للأحرار يسعى إلى تفعيل الجهوية الموسعة وأجراً القانون التنظيمي للجهة الذي يبقى ثورة تشريعية حققتها بلادنا، ستعزز الدينامية التي تعرفها الجهوية، خصوصاً في شقها التضامني، منوهين بمبادرة جلالة الملك، حفظه الله، الذي أعطى تعليماته السامية للحكومة بضخ 2 مليار درهم من الميزانية العامة في رصيد الجهات، إضافة إلى زيادة أخرى في الضريبة على عقود التأمين والرفع من نسبة مساهمة الضريبة على الدخل وعلى الشركات لتصل إلى 5% في أفق 2021.

#### السيد الرئيس المحترم،

بالرجوع إلى البعد الاجتماعي في هذا المشروع، نجد أنه قد خصص أكثر من نصف هذه الميزانية للقطاعات الاجتماعية، وهي موزعة على الشكل التالي:

- صندوق التكافل الاجتماعي: 4 ملايين درهم، يمول 8.78 مليون مستفيد ومستفيدة من (RAMED)، بالإضافة إلى الدعم الموجه إلى الأرامل والمطلقات؛

- برنامج "تيسير": 500 مليون درهم؛
- مليون محفظة: 300 مليون درهم؛
- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: 29 مليون درهم؛
- التجهيزات بالعالم القروي: 4.3 مليار درهم؛
- صندوق التنمية القروية: 1.3 مليار درهم؛
- وزارة الصحة: 13.8 مليار درهم.

هي أرقام تعبر عن نفسها، اليوم الورش الأساسي للحكومة هو الارتقاء بمستوى هذه الخدمات، وتنفيذ كافة الالتزامات، ذلك أن هذه القطاعات تعاني، مع كامل الأسف، أزمة تيسير وتدبير، بحيث أن نسبة الإنجاز لا تتعدى في أحسن الأحوال ما بين 50% و60%.

إذن، ما فائدة رصد هذه الاعتمادات لهذه القطاعات إذا كانت الإدارة لا تستهلكها ولا ترصدها للمواطن لكي يستفيد منها؟

المطلوب اليوم من الحكومة، وعلى وجه السرعة، كما سبق لنا أن أكدناه لكم في عدة مناسبات سابقة، بمناسبة مناقشة موضوع الميزانية، مطلبنا بضرورة اعتماد مبدأ التقائية المشاريع في إطار قطب اجتماعي يفرض على الحكومة تكثيف مجهوداتها المالية لتوجيهها في إطار استهداف مباشر لقطاع واحد، مع البحث والاجتهاد عن الآلية التي تدبر ذلك، الشيء الذي حاول القانون التنظيمي الجديد للمالية معالجته، مسجلين بارتياح كبير ارتفاع نسب الإنجاز التي وصلت في بعض القطاعات إلى 68%.

إذن، أمام أهمية هذه الإجراءات الإصلاحية، لا يسعنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار إلا أن نهنئ الحكومة ونهنئ الأغلبية على هذه الإنجازات، التي تبقى مهمة جداً، مؤكداً على ضرورة المضي قدماً للحفاظ

وصل إلى حوالي 189 مليار درهم موزعة على الشكل التالي:

- الاعتمادات المفتوحة في الميزانية العامة برسم سنة 2016: 61.39 مليار درهم، مقابل 54.09 مليار درهم سنة 2015، بزيادة قدرها 13.5%؛

- المؤسسات العمومية والمنشآت العامة وصندوق الحسن الثاني للتنمية: 108 مليار درهم؛

- الحسابات الخصوصية: 15 مليار درهم؛

- SEGMA (مراكز الدولة المسيرة بشكل مستقل): 781.26 مليون درهم؛

- الجماعات الترابية 13.5 مليار درهم.

إذن، وبكل جرأة، نسجل داخل فريق التجمع الوطني للأحرار أن الحكومة حافظت على المبالغ المرصدة للاستثمار العمومي، لكن الإشكالية المطروحة في هذا الموضوع، هو أثر هذا الاستثمار العمومي على المواطن، بحيث أن مردودية هذه الاستثمارات لا تزال ضعيفة، وهنا لا بد أن نعترف بشجاعة وزير الاقتصاد والمالية، الذي عبر عن ذلك بكل صراحة داخل اللجنة، والذي وضح ذلك بأنه راجع إلى طبيعة الاستثمارات العمومية المنجزة، والتي يكون أثرها على المدى البعيد أو المتوسط، دون أن ينفي بأن ذلك يحتاج إلى إرساء نجاعة أفضل لهذا الاستثمار العمومي وتنزيل مختلف الاستراتيجيات القطاعية وانتقاء أفضل المشاريع التي تستجيب لقواعد المردودية الاقتصادية ومتطلبات التأهيل الاجتماعي والتربوي، مطالبين الحكومة باستهداف قطاعات تعيش مشاكل مختلفة عبر إرساء حكمة جيدة تستجيب لمتطلبات الظرفية كالتعليم والصحة.

#### السيد الرئيس،

لا أحد ينكر الدور الهام الذي تلعبه المؤسسات والمقاولات العمومية في تحقيق التنمية الجهوية بمساهمتها بما يناهز ثلثي مبالغ الاستثمار العمومي الوطني، موزعة على مختلف الجهات، إلا أنه بقراءة متفحصة لهذا التوزيع الجهوي للاستثمار العمومي، نجد توزيعاً غير عادل رغم الزيادات الطفيفة التي عرفتها بعض الجهات النائية التي تعرف أعلى نسبة من الهشاشة.

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار وعاون بأهمية المعطيات المقدمة في هذا المشروع، والتي تبين وبالملموس أن بلادنا، ولله الحمد، ماضية بكل ثقة لبناء اقتصاد قوي وتعزيز مناعته في مواجهة كل أنواع التقلبات المناخية والمالية والاقتصادية، الشيء الذي أدى إلى تزايد النشاط الاقتصادي، الذي كان حافزاً أساسياً لخلق مناصب الشغل، حيث برز ذلك من خلال ما قدمتموه من معطيات حول نسبة التشغيل التي ارتفعت، خصوصاً في الفترة ما بين 2006 - 2014 بمعدل سنوي يصل إلى 11%، موازاة مع دينامية النشاط الاقتصادي، الشيء الذي أدى إلى تقليص معدل البطالة تدريجياً ليستقر في حدود 9.9%.



العمومي وتنزيل مختلف الاستراتيجيات القطاعية، وانتقاء أفضل المشاريع التي تستجيب لقواعد المردودية الاقتصادية ومتطلبات التأهيل الاجتماعي والتراخي، إضافة إلى استهداف القطاعات المفلسة بإرساء حكمة جيدة تستجيب لمتطلبات الظرفية.

وبخصوص البعد الاجتماعي لمشروع القانون، اعتبرت بعض المداخلات أن الحصيلة الحكومية كانت إيجابية في عمومها من خلال جملة من المبادرات في مجال الصحة والتعليم والسكن والاهتمام بالفئات الهشة واعتماد سياسات تسعى إلى تحقيق العدالة في الخدمات المقدمة للمواطنين بالإضافة إلى الإجراءات المرتبطة بالحماية الاجتماعية: تعميم التغطية الصحية، التعويض عن فقدان الشغل، تأمين التقاعد، التعويض على حوادث الشغل.

ومن جهة أخرى، لاحظ أحد السادة المستشارين أنه بالرغم من الجهود التي قامت بها بلادنا فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة والخصاص الاجتماعي وتخصيص ما يناهز 13 حسابا خصوصا للتنمية البشرية والاجتماعية، لا زال الخصاص على المستوى الاجتماعي مھولاً بالرغم من أهمية النفقات المنجزة في مجال التنمية الاجتماعية والبشرية، وكذا مخصصات الميزانية العامة للقطاعات الاجتماعية، فإن النتائج المنجزة في المجال الاجتماعي لا ترقى إلى مستوى النفقات والموارد المخصصة لمختلف القطاعات الاجتماعية.

كما أشير إلى أن الحكومة لم تنجح في إنشاء هيئة وطنية للتقييم وضمان جودة منظومة التعليم العالي وتعميم التمدرس ومحاربة الهدر والتكرار وإعادة الثقة في المدرسة العمومية والملائمة بين التكوين وحاجيات المحيط الاقتصادي والمهني.

وبالنسبة لمسألة البطالة وانعاش التشغيل، تمت الإشارة إلى أنه في ظل شح مناصب الشغل في الوظيفة العمومية رغم الخصاص المسجل في العديد من القطاعات، لا بد من الوقوف على الاستراتيجيات الإرادية للتشغيل وتقويم نجاعتها، إلى جانب إرساء حكمة سوق الشغل، وضمان جودة التكوين المهني، كشرط من الشروط الأساسية للنهوض بالتشغيل، إضافة إلى تغيير النموذج الاقتصادي المغربي نحو التصنيع.

وتمت المطالبة بالتسريع بإخراج القانون التنظيمي للإضراب ومأسسة الحوار الاجتماعي وتقوية العلاقات المهنية المبنية على المفاوضات الجماعية وإلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي وضمان الحريات النقابية وعدم مواجھة الاحتجاجات بالقوة المفرطة والنظر في وضعية المقاولات العاملة في قطاع البلاستيك بعد منع استيراد وصنع وبيع الأكياس البلاستيكية مراعاة للالتزامات المالية والاجتماعية لهذه المقاولات.

أما بخصوص إصلاح أنظمة التقاعد، تمت المطالبة باعتقاد إصلاح شامل وجدري لأنظمة التقاعد بدل القيام بإجراءات ترقيعية تؤجل فقط الأزمة، على اعتبار أن الإجراءات المقياسية التي تقترحها الحكومة تبين بجلاء أن الهاجس هو محاسباتي ومالي لا يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية

على مكتسبات هذه الأمة، مدافعين عن ثوابتها وعن حق الاختلاف الذي يعتبر مبدأ كونيًا، ملتزمين بفضائل الحوار والتسامح، وذلك من أجل الارتقاء بمستوى عملنا السياسي وتخليقه، مترفعين عن خطاب التخوين والتبئيس والعدمية وكل ما من شأنه أن يسيء إلينا جميعا كفاعلين سياسيين، مشددا على أن نتعباً جميعاً لسن سياسة القرب وكل اهتمامات وانشغالات المواطن، حتى تتمكن من زرع الثقة في السياسة وسط مختلف شرائح المجتمع وإرجاع المواطن إلى ممارسة حقه في السياسة.

والسلام عليكم ورحمة الله.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

إلى أسمعتمو بغيت نذكركم بما تبقى في برنامج هاد الفترة الزوالية:

على الساعة الرابعة والنصف بالضبط غنكونو على موعد مع جلسة الأسئلة الشفوية، التي تقرر أن يتم الإقتصار فيها على سؤال واحد لكل فريق، بعدها مباشرة سنستأنف الأشغال بالإستماع إلى مداخلة الفرق والمجموعات ثم إلى جواب السيد الوزير.

شكرا على مساهمتكم، ورفعت الجلسة.

\*\*\*\*\*

## الملحق

**تمة مداخلة المستشار السيد عبد الصمد مربي، مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:**

... هذا، وارتأت مداخلات أخرى أن هناك مجموعة من الإجراءات الجبائية التي تذهب في اتجاه مواصلة الإصلاح الجبائي ودعم الإستثمار، وكذا بعض القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، من بينها مغاربة العالم، جاءت بها الحكومة في هذا المشروع، تدعم البعدين الاجتماعي والاقتصادي.

وتم الإلحاح على ضرورة تخفيف العبء الضريبي على الدخل وخاصة على الأجور الدنيا والمتوسطة وأن تتم مراجعة الأشرطة ورفع سقف الإعفاء إلى 4000 درهم، دعماً للقدرة الشرائية لهذه الفئة والأجراء بصفة عامة.

أما بالنسبة لموضوع الإستثمار العمومي، فقد تم اعتبار أن الحكومة قد أبانت عن عجز كبير في ما يخص إنجاز البرامج الإستثمارية، ذلك أن معدل إنجاز الاعتمادات المرصودة لا يتجاوز في أحسن الأحوال 65% خلال السنة الجارية، كما أنها لم تتمكن من استثمار المبالغ المالية المهمة التي وضعت رهن إشارتها خاصة الهيئات المقدمة من طرف دول الخليج.

وفي هذا السياق، تمت المطالبة بضرورة إرساء نجاعة أفضل للإستثمار

وأمن المواطنين وممتلكاتهم، وخاصة في ظل تزايد المخاطر المتعلقة بالإرهاب والتطرف والاستهداف المباشر لأمن بلدنا واستقراره.

وبخصوص نموذج النمو المعتمد، أفاد السيد الوزير أنه في ظل التداعيات السلبية للطرفية للاقتصادية العالمية على توازنات الحسابات الخارجية والمالية العمومية لبلادنا كان خيار الحكومة هو تحسين مكتسبات نموذجنا التنموي، مع العمل على تجديده من خلال تشجيع العرض عبر تنوع القاعدة الإنتاجية وتشجيع التصنيع، مع تنوع الأسواق حتى لا يبقى الاقتصاد الوطني رهينة لتقلبات الطرفية بأوروبا. لكن في نفس الوقت، استثمار الهوامش المتاحة على مستوى دعم الطلب، باعتباره كان خيارا صائبا في مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية.

وبعد تفسيره للتغيير الهيكلي لبنية الاقتصاد الوطني، أوضح السيد الوزير أن تراجع نسبة النمو المتوقعة لسنة 2016 إلى 3% مقابل 5% سنة 2015 يرجع الى عاملين اثنين:

يرتبط العامل الأول بفرضية محصول زراعي متوسط من الحبوب في حدود 70 مليون قنطار، وهو ما سينتج عنه انخفاض للقيمة المضافة الفلاحية، في حين يفسر العامل الثاني بالتباطؤ المرتقب "للضريبة الصافية من الدعم" التي سيرتفع حجمها بنسبة 4.3% سنة 2016، ويفسر ارتفاعها بتأثير:

- انخفاض حجم الدعم على المنتجات، ارتباطا برفع الدعم عن الغازوال والفيول المستعمل من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب؛

- ارتفاع حجم موارد الضرائب والرسوم على المنتجات سنة 2015 نتيجة تحسن استهلاك الأسر والذي رافقه، في المقابل، تطور طفيف للتكوين الخام للرأس المال الثابت، وكذا الواردات من السلع.

وبخصوص إشكالية التشغيل، ركز السيد الوزير على ثلاث نقاط أساسية:

أولا: ارتباطا بمسلسل التحول الهيكلي الذي يعرفه الاقتصاد الوطني، فإن القطاع الفلاحي باعتباره المشغل الأول لليد العاملة تراجع دوره لفائدة الأنشطة الصناعية والخدماتية.

ثانيا: بخصوص ارتفاع معدل البطالة خلال الربع الثالث من سنة 2015، يجب استحضار الملاحظات التالية:

- لا يعكس ارتفاع معدل البطالة خلال ربع من السنة بالضرورة ارتفاع هذا المعدل خلال سنة 2015. ويعزى ارتفاع معدل البطالة خلال هذا الربع بالأساس إلى فقدان مناصب الشغل غير المؤدى عنه (وهي مناصب تخص القطاع الفلاحي بالأساس)؛

- ومن الملاحظ أن الربع الثالث من السنة يصادف بشكل اعتيادي ولوج حاملي الشهادات لسوق العمل وهو ما يزيد في ارتفاع

للإصلاح.

وارتباطا بالخيار الإستراتيجي المتمثل في اعتماد الجهوية المتقدمة، سجل بعض السادة المستشارين ارتياحهم للإرادة الحكومية في الرفع من الاعتمادات المخصصة للجهات، مع العلم أنها لا زالت دون مستوى الطموح بالنظر للأهمية الإستراتيجية لهذا الورش الكبير، وتمت الدعوة في هذا الإطار الى التوزيع المنصف للاعتمادات وفق معايير الخصاص الجهوي بدل معيار عدد السكان والتعجيل أيضا بإعمال صناديق التضامن والتأهيل الجهوي، لأجل تنمية متوازنة ومنسجمة لمجموع التراب الوطني.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في مستهل جوابه على مداخلات وملاحظات السادة المستشارين، نوه السيد وزير الاقتصاد والمالية بالنقاش العام الذي ميز اجتماعات اللجنة، مؤكدا أن الحكومة حريصة على توطيد أسس التعاون والتكامل مع البرلمان، في إطار ما يستلزمه التشارك البناء والتفاعل الهادف نحو تقديم الأفضل والأحسن لتطور بلادنا على المضي قدما في تنفيذ التزاماتها، وفقا للتعاقد السياسي والأخلاقي مع المواطن الذي يثوق إلى الحياة الكريمة وتقليص الفوارق وتوفير شروط الارتقاء الاجتماعي من خلال استثمار التراكبات وتحسين المكتسبات ومواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة بما يقوي أسباب الاستقرار والتوازن ويعزز الثقة الدولية في اقتصادنا وبلادنا والمعالجة التدريجية للمعيقات التي تحول دون بلوغ معدلات النمو التي تمكننا من خلق فرص الشغل وتقليص الفوارق بين فئات المجتمع ومناطق وجهات البلاد والنهوض بقطاع التعليم، داعيا الى تضافر جهود كل الفاعلين، وفي مقدمتهم ممثلو الأمة، من خلال الارتقاء بالخطاب السياسي وتحسين المكتسبات الديمقراطية لبلادنا عبر نفاذ خطاب التشكيك في مسار انتخابي أجمع الكل في الداخل والخارج على نزاهته واعتماد التوافق الإيجابي في كل القضايا الكبرى لبلادنا. ويأتي في مقدمة هذه القضايا تفعيل الجهوية المتقدمة، وخاصة بأقاليمنا الجنوبية العزيزة، باعتبار ذلك أفضل جواب وأنجع رد على مناورات خصوم وحدتنا الترابية.

هذا، وقد أكد السيد الوزير التزام الحكومة بتطبيق ما تضمنه الخطاب التاريخي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، تخليدا للذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء المظفرة، الذي كان مناسبة وجه من خلالها جلالاته رسائل قوية لكل المترشحين بالوحدة الترابية للمملكة، بأن المغرب لن يقدم أي تنازل ويرفض أي مغامرة أو أي اقتراح فارغ يستهدف نفس الدينامية الإيجابية التي أطلقتها مبادرة الحكم الذاتي وجعل الأقاليم الجنوبية في صدارة تطبيق الجهوية المتقدمة من خلال تفعيل النموذج التنموي لهذه الأقاليم، منوها بالجهود الجبارة وباليقظة والتجند الدائمين لكافة القوى الأمنية ومسؤولي الإدارة الترابية من أجل الدفاع عن حوزة الوطن وسلامة ترابه

الاتفاقيات المتعلقة بالتجارة التي أبرمها المغرب مع حوالي 56 دولة لمعرفة جدوى هذه الاتفاقيات التي يبرمها المغرب ومدى استفادة المغرب منها وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

وفيما يتعلق بالاستثمار، ذكر السيد الوزير أن الغلاف المالي للاستثمارات العمومية استقر في 189 مليار درهم، وتم رفع استثمارات الميزانية العامة بما يفوق 7 ملايين درهم بين سنتي 2015 و2016 لتصل إلى 61 مليار درهم، موضحاً أنه إذا كان تحسين نسب الإنجاز وتصفية الإعتمادات المرحلة يشكل أولوية بالنسبة للحكومة، فإن اهتمامها منصب بالأساس على إرساء نجاعة أفضل للاستثمار العمومي من خلال انتقاء أفضل للمشاريع التي تستجيب لقواعد المردودية الاقتصادية ومتطلبات التأهيل الاجتماعي والتربوي. وتهم المعايير المعتمدة في هذا الإطار، على الخصوص، مساهمة المشاريع الاستثمارية في إحداث فرص الشغل، والرفع من القيمة المضافة المحلية وتعزيز الصادرات والتقليص من الفوارق المالية.

وبخصوص ما أثير حول التوزيع الجهوي للاستثمارات العمومية، أكد أن تحليل الأرقام المتعلقة بالتوزيع الجهوي للاستثمار العمومي، يجب أن يأخذ بعين الاعتبار أن المشاريع الكبرى المهيكلية، والتي تشكل النسبة الأكبر من الاستثمارات العمومية، يتجاوز أثرها المستوى الجهوي ليعم كل أرجاء المملكة.

كما استحضرت حرص الحكومة على تنزيل الدستور وتفعيل الإصلاحات الهيكلية وفق منطقتي التدرج وعلى أرضية التشاكر والحوار الذي يدمج مختلف الفاعلين ويغتنى بمختلف الآراء، وكذا حرصها على تلازم النمو مع النهوض بأوضاع المواطن المغربي، وخاصة في العالم القروي والمناطق الجبلية والمناطق النائية والبعيدة، بالاستناد إلى التراكبات والإنجازات المحققة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وباقي البرامج والاستراتيجيات القطاعية، مع اعتماد مخططات عمل مندمجة لكل جهة، حسب خصوصياتها ومواردها، والصعوبات التنموية التي تواجهها، وفق مقارنة تشاركية وفي إطار تعاقدية بين مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية والفاعلين الترابيين.

وأكد أن الحكومة لم تغلق يوماً باب الحوار، وهي مستعدة دائماً للحوار والتأسيس لتعاقد اجتماعي بناء ومسؤول، مذكراً بمجهودات الحكومة في تحسين الأجور من خلال العديد من الإجراءات.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن القضايا الكبرى المرتبطة بالجوانب الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي تم التداول بشأنها في إطار مناقشة مواد مشروع قانون المالية لسنة 2016 تمت ترجمتها إلى مقترحات تعديلات قدمت من طرف الحكومة ومختلف الفرق والمجموعات البرلمانية والتي بلغ عددها 224 تعديلاً نورها كما

السكانة النشيطة؛

- ثالثاً: تضع الحكومة مسألة التشغيل في مقدمة أولوياتها، فالتوجه نحو تسريع الجهود التصنيعية وباقي الاستراتيجيات القطاعية وتوفير الظروف لاستقطاب الاستثمارات الكبرى ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة وادماج القطاع غير المهيكّل من شأنه تحسين نسبة النمو، وبالتالي فتح آفاق جديدة في مجال خلق فرص الشغل.

وفي هذا الإطار، تم التوقيع على الاتفاق الإطار الخاص ببرنامج استكمال تأهيل 25.000 شاب من حاملي الإجازة، ومدّم بكفاءات جديدة تمكّنهم من فرص أكبر للاندماج في سوق الشغل.

أما فيما يتعلق بالتوازنات الماكرواقتصادية، فقد افاد السيد الوزير أن تقليص عجز الميزانية إلى النصف وعجز ميزان الأداءات إلى أقل من الثلث ورفع تغطية احتياطات العملة الصعبة للواردات من أقل من أربعة أشهر إلى ما يقارب 7 أشهر هي إنجازات مهمة، بفضل الإصلاحات المسؤولة والجريئة كإصلاح صندوق المقاصة وفضل الإجراءات المالية الصائبة التي انتهجتها الحكومة، ولا يمكن ربطها بأي حال من الأحوال فقط بعوامل خارجية بحثة من قبيل انخفاض الفاتورة الطاقية، أو هبات دول الخليج أو رفع الدعم عن المواد البترولية.

وأضاف أن تراجع عجز الميزان التجاري، بالإضافة إلى تحسن جاذبية بلادنا للاستثمارات الأجنبية، بفضل المخططات القطاعية وتحسين مناخ الأعمال، حيث ارتفعت مداخيلها ب 20% نهاية شتنبر، ساهم بشكل كبير في تحسن احتياطي العملة الصعبة لتغطية 6 أشهر و 14 يوماً.

أما فيما يرجع لانعكاسات اتفاقيات التبادل الحر على الاقتصاد الوطني، فقد ذكر السيد الوزير بالجهود المبذولة من أجل افتتاح اقتصادها على الخارج وتشجيع الصادرات، وقد تمت أجرة هذا الخيار من خلال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية سنة 1995 وتوقيع العديد من اتفاقيات التبادل الحر خصوصاً مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وبعض الدول العربية، وقد عملت بلادنا على تحرير وتطوير النظام الإنتاجي وتعزيز التجارة الخارجية، خاصة من خلال تنفيذ استراتيجيات قطاعية طموحة وكذا تحسين مناخ الأعمال.

وبين تحليل المعطيات الخاصة بالمبادلات التجارية المسجلة في إطار اتفاقيات التبادل الحر ارتفاع هذه المبادلات بنسبة 8,3% لتسجل 180,6 مليار درهم سنة 2014. ويعزى هذا الارتفاع خصوصاً إلى نمو الصادرات المغربية ب 17,2%، مما أدى إلى تراجع العجز التجاري المغربي المسجل في إطار اتفاقيات التبادل الحر.

كما يظهر تطور التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر بالمغرب أهمية اتفاقيات التبادل الحر على مستوى استقطاب الاستثمارات الأجنبية، مشيراً إلى أن الحكومة قررت إطلاق دراسة من أجل تقييم آثار كل

- التخفيض من الرسم المفروض على الرمال لتشجيع الاستثمار في القطاع ومحاربة التهريب؛  
 - تمكين مجلسي البرلمان من موارد بشرية إضافية، بالنظر إلى الأدوار الدستورية المناطة بالبرلمان؛  
 هذا، وقد عقدت اللجنة يوم الخميس 3 دجنبر 2015 اجتماعا مطولا خصص للبت في التعديلات والتصويت على مواد الجزء الأول من مشروع القانون المالي لسنة 2016.  
 وبلغ عدد التعديلات المقبولة من طرف اللجنة بعد تشبث أصحابها 15 تعديلا، في حين بلغ عدد التعديلات المقبولة من الحكومة واللجنة والمقدمة من طرف الفرق والمجموعات البرلمانية 11 تعديلا.  
 أما بخصوص التعديلات التي قدمتها الحكومة وحظيت بقبول اللجنة فقد بلغت 5 تعديلات.  
 هذا، وقد تم سحب عدة تعديلات من طرف مقدميها بعد رفضها من قبل الحكومة، في حين تم التصويت على مجموعة من المواد التي لم يرد بشأنها أي تعديل بالإجماع.  
 وقد صادقت اللجنة على التعديلات المقدمة وعلى مواد المشروع وأبوابه وفق جدول التصويت المرفق بهذا التقرير.  
 هذا، وعند عرض مواد الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 70.15 للسنة المالية 2016 على التصويت، وافقت عليه اللجنة معدلا بالنتيجة التالية:

- الموافقون = 6؛
- المعارضون = 3؛
- الممتنعون = 4.

مقرر اللجنة:

عبد الصمد مرعي

يلي:

- الحكومة: 5 تعديلات؛
  - فرق الأغلبية: 23 تعديلا؛
  - الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية: 33 تعديلا؛
  - فريق الأصالة والمعاصرة: 43 تعديلا؛
  - فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب: 38 تعديلا؛
  - الفريق الاشتراكي: 46 تعديلا؛
  - فريق الاتحاد المغربي للشغل: 9 تعديلات؛
  - مجموعة الكونغرس الديمقراطية للشغل: 7 تعديلات؛
  - مجموعة العمل التقدمي: 20 تعديلا.
- وقد انصبت هذه التعديلات حول مجموعة من المواضيع، استأثرت المادة 8 المتعلقة بالمدونة العامة للضرائب بالنصيب الأكبر منها، وترمي هذه التعديلات المذكورة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إجمال أهمها فيما يلي:
- إعفاء المعاشات ومعاشات العجز من الخضوع لضريبة على الدخل، بالنظر الى محدوديتها، وحفاظا على القدرة الشرائية للمتقاعدين؛
  - إعفاء عمليات تفكيك الطائرات من الضريبة على القيمة المضافة مع الاستفادة من الحق في الخصم؛
  - إعفاء خدمات الإطعام التي تقدمها المقاولات مباشرة لفائدة أجراءها ومستخدميها في حدود ثمن للوجبة لا يتعدى 50 درهم من الضريبة على القيمة المضافة مع الاستفادة من الحق في الخصم.
  - إعفاء المواد والسلع والتجهيزات والخدمات المقدمة من طرف بعض المؤسسات الصحية من الضريبة على القيمة المضافة؛
  - تبسيط إنجاز العقود وتسهيل المعاملات العقارية وتعزيز اجواء الثقة مع المهنيين الممارسين لمهنة التوثيق؛